الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية والتجارية

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

المرجع : ...../2020

فرع: علوم اقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة بعنوان:

دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة(2010-2017).

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص " إقتصاد نقدي وبنكي "

إعـــداد الطلبة:

- ماجن أميرة
- شرافة سهير

إشراف الأستاذ :

قرفي عمار

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
ذ. هبول محمد	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
ذ. قرفي عمار	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
ذ. بعلي حسني	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا

السنة الجامعية 2020/2019

شكر وعرفان:

أولا قبل كل شيء ننحني لله سجودا، لك ربي الشكر كله ولك الحمد كله على إتمام هذا العمل .نتوجه بأرقى آيات الشكر والإمتنان إلى الأستاذ الفاضل"قرفي عمار" الذي قبل وتكرم علينا بإشرافه على إنجاز هذا العمل المتواضع .وأن نتوجه بالشكر والعرفان إلى أساتذتنا الأفاضل الذين أشرفوا على تلقينا مبادئ العلوم الإقتصادية كل باسمه .كما لايسعنا في هذا المقام إلا أن نتوجه بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولهم مناقشة هذا العمل المتواضع بما يساهم في تقويمه وإثرائه.

إهداء :

إنتهت رحلتي التي مضت سنين عديدة
وختمتها بهذا العمل المتواضع الذي أهديه
إلى : إلى من على بساط الأوجاع ولدتني ،
وبأيدي الآلام ربتني ، إلى من كان دعاؤها
سر نجاحي أمي الغالية . إلى من أحمل
إسمه بكل إفتخار ، قدوتي في الحياة ،
الكتف الذي لا يميل أبي العزيز .إلى سر
الحنان و العطف ، أثمن أشيائي وأجملها
أختي سمية . إلى من مدوني بالعون ،
وحفزوني على التقدم إخوتي عبد رؤوف
ومعاد . إلى من تمسك بيدي كي لا أسقط ،
من أجدها معي في الشدة والرخاء، من
شاركتني كل تعب ومجهود في هذا العمل
صديقتي أميرة .

سهير.

إهداء :

إنتهت الحكاية رفعت قبعتي مودعة
للسنين التي مضت .أهدي تخرجي لأبي
وأمي حفظهم الله وأدامهم ذخر وتاج
فوق رأسي، فقد انتظرو سنين ليرو
إبنتهم الوحيدة بما يحلموا أن يروها فيه .
إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس
البريئة إلى رياحين حياتي إخوتي .إلى
من آنستني في دراستي وشاركتني
همومي إلى التي تذوقت معها أجمل
اللحظات صديقتي ورفيقتي في المذكرة
سهير .
أميرة

فهرس

فهرس المحتويات	الصفحة
البسملة	
شكر و العرفان	
الاهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول و الاشكال	
مقدمة العامة	ا – د
الفصل الأول: عموميات حول السياسة النقدية	5
تمهيد	6
المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية	7
المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية	7
المطلب الثاني: تطور السياسة النقدية	8-7
المطلب الثالث: أهمية السياسة النقدية	10-9
المبحث الثاني: جوهر السياسة النقدية	11
المطلب الأول: أهداف السياسة النقدية	14-11
المطلب الثاني: أنواع السياسة النقدية	15-14
المطلب الثالث: شروط نجاح السياسة النقدية	16-15

المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية	17
المطلب الأول: الأدوات الكمية	19-17
المطلب الثاني: الأدوات الكيفية	21-19
المطلب الثالث: أدوات أخرى للسياسة النقدية	23-21
خاتمة الفصل	24
الفصل الثاني: الطروحات النظرية حول العرض النقدي	25
تمهيد	26
المبحث الأول: عموميات حول العرض النقدي	27
المطلب الأول: مفهوم العرض النقدي	27
المطلب الثاني: مكونات العرض النقدي	29-27
المطلب الثالث: محددات وآثار العرض النقدي	34-29
المبحث الثاني: علاقة العرض النقدي بالسياسة النقدية	35
المطلب الأول: النظريات النقدية و عرض النقود	39-35
المطلب الثاني: عرض النقود في إطار السياسة النقدية	40
المطلب الثالث: آلية تأثير عرض النقود من خلال السياسة النقدية	41
المبحث الثالث: أثر إستقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية	42-41
المطلب الأول: مفهوم إستقلالية البنك المركزي	43

المطلب الثاني: معايير إستقلالية البنك المركزي	44
المطلب الثالث: إستراتيجية البنك المركزي في تحقيق فعالية السياسة النقدية	46-44
خاتمة الفصل	47
الفصل الثالث: تطور السياسة النقدية ودورها في ضبط المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)	48
تمهيد:	49
المبحث الأول: عموميات حول البنك المركزي الجزائري و إستقلاليته	50
المطلب الأول: نشأة ومفهوم ووظائف بنك الجزائر	53-50
المطلب الثاني: مفهوم إستقلالية بنك الجزائر	55-53
لمطلب الثالث: معايير إستقلالية بنك الجزائر	56-55
المبحث الثاني: مسار السياسة النقدية في الجزائر	57
المطلب الأول: تطور السياسة النقدية في الجزائر	59-57
المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية في الجزائر	60-59
المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية في الجزائر	63-60
المبحث الثالث: تطور المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)	64
المطلب الأول: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)	66-64
المطلب الثاني: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)	68-66

خاتمة الفصل	69
الخاتمة العامة	72–71
قائمة المصادر والمراجع	78–74
ملخص	

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	61
02	تطور معدل الإحتياطي الإجباري في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)	62
03	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)	65
04	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)	67

فهرس الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	منحنى بياني يوضح الزيادة في عرض النقود.	32
02	منحنى بياني يوضح العلاقة بين عرض النقود وسعر الفائدة.	37

مقدمة

مقدمة عامة:

تؤدي النقود دورا هاما في إقتصاديات الدول إذ لا يقتصر دورها على القيام بدور الوساطة في المبادلات، وقياس قيم السلع والخدمات، بل يتعدى ذلك إلى التأثير المباشر في متغيرات الإقتصاد الكلي، مثل المستوى العام للأسعار، والإنتاج، وميزان المدفوعات، باعتبار أن عرض النقود يمثل جميع وسائل الدفع في البلد خلال فترة زمنية معينة، وبما يتيح توفير التمويل لعمل النشاطات الإقتصادية وتوسيعها:

ولكن كمية هذه النقود لاتكون بطريقة عشوائية وإنما بصفة مضبوطة وبكمية لا تضر بالإقتصاد، مما استوجب وجود هيئة تقوم بالسهر على تحديد حجم النقود، والمتمثلة في السلطة النقدية.

تعتبر السياسة النقدية من أهم الإجراءات اللازمة لتمكين السلطات النقدية من إدارة العرض النقدي، وضبط السيولة بما يتوافق مع الأهداف الإقتصادية للدولة كتحقيق الإستقرار النقدي (الداخلي والخارجي) مستعينة في ذلك على مجموعة من أدواتها المباشرة وغير المباشرة. فالتحكم في العرض النقدي ليس بالأمر الهين بل هو عملية تنجم عن تفاعل متشابك لسلوك شتى المجمعات الإقتصادية، كما لايمكن إغفال تأثيرات مقابلات الكتلة النقدية على العرض النقدي.

أما الجزائر فقد عملت للحصول على قطاع مصرفي متطور وبنك مركزي فعال يتميز بالإستقلالية في أداء السياسة النقدية وذلك منذ الإستقلال للسير في طريق النمو والتطور والإندماج في الإقتصاد العالمي .ولقد أخذت السياسة النقدية في الأوقات الحالية مكانة هامة من خلال التأثير على مختلف المتغيرات الإقتصادية ومن ثم التأثير على حجم النقود المعروضة باعتماد سياسات معينة تتلاءم والظروف الإقتصادية التي يعيشها البلد وهو مايؤدي إلى التوازن والإستقرار الإقتصادي.

وفي ظل تزايد التوجه نحو الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، والمطالبة بضبط العرض النقدي، ومنح البنك المركزي أكبر قدر من الإستقلالية، وبناءا على ماتم استعراضه تتبلور إشكالية البحث التي يمكن صياغتها في التساؤل التالي:

مامدى دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي في الجزائر؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية عدة **أسئلة فرعية** وهي:

1-مالمقصود بالسياسة النقدية، أدواتها، وأهدافها؟

2-فيما يتمثل دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي؟

3-هل لإستقلالية البنك المركزي تأثير على أداء السياسة النقدية؟

4-فيما تتمثل التطورات والتغيرات التي طرأت على السياسة النقدية في الجزائر؟

فرضيات البحث:

1-السياسة النقدية هي مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة لتحقيق هدف الإستقرار الإقتصادي، باستخدام أدواتها المتمثلة في سياسة الاحتياطي القانوني، والسوق المفتوحة.

2-للسياسة النقدية دور هام في ضبط العرض النقدي معتمدة على مختلف أدواتها المباشرة.

3-يؤثر إستقلال البنك المركزي على أداء السياسة النقدية بتقليل القيود عليها وعزلها عن الضغط السياسي.

4-أهم ماطرأ من تغيرات على السياسة النقدية في الجزائر الإصلاحات التي مست النظام المصرفي.

أهمية البحث:

تكمن أهمية بحثنا في تقديم دراسة حول أهمية السياسة النقدية، باعتبارها أداة في يد السلطة النقدية تستخدمها للتحكم في عرض النقود بما يتلاءم مع الأوضاع الإقتصادية. مع الوقوف على دور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي في الجزائر على النحو الذي يضمن الوصول إلى تحقيق أهداف السياسة النقدية لبنك الجزائر ومن ثم تحقيق الأهداف العامة للسياسة الإقتصادية ككل.

أهداف البحث:

بالإضافة إلى أن هذا البحث يسعى إلى الإجابة على مشكلة البحث وماتفرع عنها من تساؤلات، فهو يهدف أيضا إلى تحقيق الأهداف التالية:

-تسليط الضوء على السياسة النقدية لما لها من أهمية بالغة، وذلك من خلال الوقوف تحديدا على أدواتها وأهدافها.

-توضيح العلاقة الموجودة بين إستقلالية البنك المركزي وأداء السياسة النقدية.

-محاولة عرض المعالم الرئيسية للسياسة النقدية في الجزائر.

-إبراز تطورات المعروض النقدي في الجزائر.

دوافع إختيار الموضوع:

من جملة الدوافع التي قادتنا إلى إختيار الموضوع:

-الموضوع يتماشى مع التخصص.

- نظرا لأهمية النقود في الحياة الإقتصادية ومساهمة السياسة النقدية في التحكم في عرضها

- الرغبة في معرفة مسار السياسة النقدية في الجزائر.

المنهج المستخدم:

تماشيا مع طبيعة موضوع البحث إعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي، بحيث استعملنا الوصف لشرح ماهية السياسة النقدية وعرض النقود، أما المنهج التحليلي فطبق في تحليل معطيات الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر.

صعوبات البحث:

- قلة الدراسات المتعلقة بالموضوع خاصة الكتب.

- التضارب في الإحصائيات بمختلف مصادرها.

- قلة المصادر والمراجع والسبب راجع لغلق الجامعات والمكاتب العمومية بسبب جائحة كورونا.

- صعوبة التواصل مع المشرف وتناقش معه في ظل هذه الظروف.

حدود الدراسة:

- المكان: تم تحديد الحيز الجغرافي للدراسة في الجزائر.

- الزمان: حددت فترة الدراسة مابين 2010-2017 وذلك بالنسبة لدور السياسة النقدي في ضبط العرض النقدي في الجزائر.

الدراسات السابقة:

1- دراسة (اكن لونيس) بعنوان: السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم الإقتصاد، فرع نقود وبنوك، جامعة الجزائر 03، تناولت الإشكالية التالية: مامدى فعالية السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي في الجزائر

خلال الفترة (2000-2009)؟، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وتتبع تطور العرض النقدي ومقابلاته في الجزائر خلال فترة الدراسة، وتوصلت إلى أن السياسة النقدية تعمل على ضبط العرض النقدي والتحكم فيه لجعل كمية النقود المعروضة تتناسب مع كمية الإنتاج الحقيقي .

2- دراسة الباحثة (فتيحة بنابي) بعنوان: السياسة النقدية و النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة بومرداس(2008-2009)، عالجت إشكالية أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي، ووصلت إلى نتيجة مفادها أن السياسة النقدية لها أثر كبير على النمو الاقتصادي، فضخ كتلة نقدية مناسبة يساهم في تشجيع النشاط الاقتصادي، كما توصلت إلى أنه هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم والنمو الاقتصادي.

هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة أعلاه، قسمنا البحث إلى ثلاث فصول بعد المقدمة كالتالي:

الفصل الأول تناولنا فيه مدخل للسياسة النقدية، المبحث الأول عموميات حول السياسة النقدية، أما المبحث الثاني والثالث نستعرض فيهما جوهر وأدوات السياسة النقدية .أما الفصل الثاني فخصص للعرض النقدي، المبحث الأول بعنوان عموميات حول العرض النقدي، المبحث الثاني يتناول دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي، المبحث الثالث يدرس أثر إستقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية .

الفصل الثالث ندرس فيه تطور السياسة النقدية ودورها في ضبط المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة(2010-2017)، وذلك من خلال ثلاث مباحث، يتناول المبحث الأول عموميات حول بنك الجزائر واستقلاليته، أما المبحث الثاني فخصص لمسار السياسة النقدية في الجزائر، اخيرا سيتم التطرق لتطور المعروض النقدي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الفصل الأول:

عموميات حول السياسة النقدية

تمهيد:

تعتبر السياسة النقدية أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية، ويتم استخدامها لتحقيق أهداف هذه الأخيرة، حيث يقوم البنك المركزي بإتباع إستراتيجية معينة من خلال استخدام مختلف الأدوات المتاحة لأجل بلوغ الأهداف المنشودة و المسطرة للسياسة الاقتصادية.

وتمارس السياسة النقدية عملها من خلال التأثير في حجم العرض النقدي، والائتمان، بإحداث تغييرات عليه بما يتلاءم و الظروف الاقتصادية السائدة، و الهدف من هذا التأثير هو امتصاص السيولة الزائدة أو حقن الاقتصاد بالسيولة.

على ضوء ما سبق نعالج من خلال هذا الفصل الإطار النظري للسياسة النقدية وذلك من خلال ثلاث مباحث حيت تم التطرق في المبحث الأول إلى عموميات حول السياسة النقدية، أما المبحث الثاني نتطرق فيه إلى جوهر السياسة النقدية، والمبحث الثالث نعرض فيه أدوات السياسة النقدية.

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية

تتعدد مفاهيم السياسة النقدية حيث سنتطرق في هذا المبحث إ لى كل من مفهوم السياسة النقدية وتطورها و أهميتها الكبيرة .

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية

للسياسة النقدية عدة تعاريف قدمت من عدة اقتصاديين، يمكن تلخيصها في الآتي:

عرفها الإقتصادي Grergeerprints السياسة النقدية على أنها: "مجموع التدابير المتخذة من طرف السلطة النقدية قصد إحداث أثر على الإقتصاد، ومن أجل ضمان استقرار أسعار الصرف" [1] .

أو هي: "مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بقصد تحقيق هدف اقتصادي معين كالاستخدام الكامل تبعا للاقتصادي Kent في حين عرفها Shaw بأنها أي عمل واع تقوم به السلطات النقدية لتغيير حجم النقد أو التأثير في كلفة الحصول عليه"[2].

كما تعرف السياسة النقدية "أنها جزء من السياسة الإقتصادية، و أن هذه الأخيرة هي جزء من السياسة العامة للدولة، و السياسة العامة للدولة جزء من نظام المجتمع وفلسفته، ونظام المجتمع ليس مغلق على ذاته بل هو منفتح على العالم المحيط به لاسيما في ظل تنامي ظاهرة العولمة.[3]"

السياسة النقدية هي: "الإجراءات التي تستخدمها السلطات النقدية لمراقبة عرض النقد وتحقيق الأهداف الإقتصادية المعينة.

ومنه نستخلص أن السياسة النقدية هي ذلك الإجراء المتخذ من طرف السلطات النقدية، من أجل تحقيق أهداف البنك المركزي، و التحكم في النقود، و أسعار الفائدة، و شروط الإئتمان .

المطلب الثاني: تطور السياسة النقدية

إختلفت نظرة الفكر الإقتصادي إلى السياسة النقدية عبر مراحل تطورها المختلفة ، حيث نجد السياسة النقدية مرت بأربعة مراحل وهي:

أولا: المرحلة الأولى

تميزت النظرة للسياسة النقدية في بداية القرن العشرين بطابع الحيادية للنقود، والتي لا أثر لها في الحياة الاقتصادية كما رآى جون باتيستساي (وهو أحد أعمدة الفكر الكلاسيكي)، لكن مع تطور الفكر الاقتصادي وتطور الأحداث الاقتصادية، ظهرت أهمية السياسة النقدية فيرفع أو خفض قيمة النقود، والتي تُعد بدورها

[1] سيد أعمر أزهرة، اختبار علاقة التكامل المشترك بين أدوات السياسة النقدية و معدل التضخم في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة 2001-2014، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي، جامعة أحمد دراية أدرار، مجلة الحقيقة، العدد41، 26/10/2017، ص 758.

[2] عباس كاضم الدعمي، السياسة النقدية و المالية وأداء سوق الأوراق المالية، دار صفاء للنشر و التوزيع، ط 1، عمان، 2010، ص 25.

[3] رحيم حسين، النقد و السياسة النقدية في إطار الفكريين الإسلامي و الغربي، دار المناهج للنشر و التوزيع، ط1، الأردن، 2006، ص175.

وسيلة لتنشيط الإنتاج والتأثير في توزيع الدخول، وقد كانت السياسة النقدية قبل حدوث أزمة الكساد العظيم سنة 1929 الأداة الوحيدة المستخدمة لتحقيق الاستقرار، التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي ومكافحة التضخم والانكماش، إلا أنحدوث هذه الأزمة الاقتصادية الكبيرة، وما خلفته حينها من آثار وخيمة على اقتصاديات العالم، أثبت عدم قدرة السياسة النقدية وعجزها آنذاك للخروج منها[1].

ثانيا: المرحلة الثانية

شهدت هذه المرحلة ظهور الفكر الكينزي على يد الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز، والذي حاول تقديم حلول لأزمة 1929، حيث أعطى دورا أكبر للدولة بفضل السياسة المالية أولا فالسياسة النقدية ثانيا (نظر كينز إلى النقود نظرة حركية و ليست ستاتيكية)، وهذا لاعتماد كينز في بنائه لنظريتها لاقتصادية على جمود الأسعار والأجور في الأجل القصير، تشكيكه في كفاءة تلاءم السوق مع الصدمات وعلاجه لداء الاحتكار بداء التضخم؛ كل هذه الإجراءات ساهمت في الخروج من أزمة الكساد العظيم، والولوج في أزمات واختلالات وقفت فيها النظرية الكينزية عاجزة[2].

ثالثا: المرحلة الثالثة

خلال هذه المرحلة تراجعت أهمية السياسة المالية لظهور عديد من النقائص فيها، حيث تأكد عدم جدواها في مكافحة التضخم، ما دفع بعض الدول المتقدمة سنة 1951، للرجوع إلى تطبيق بعض أدوات السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار في الاقتصاديات الوطنية، لتظهر بذلك موجة النقديين بزعامة ملتون فريدمان، والتي حركت ساعة الفكر الاقتصادي للوراء مرة أخرى إلى فكر النظرية الكمية للنقود. هذه التغيرات عملت في مرحلة تالية على تكريس نكسة النقديين مجددا، نتيجة تراكم مشكلات التطبيق من كسادٍ وبطالة، بالرغم من تراجع التضخم[3].

رابعا: المرحلة الرابعة

احتدم الجدل بين أنصار كلٍ من السياسات المالية والنقدية، خاصة بعد ظهور نواقص كل منها، فأصبح كل فريق يعتقد أن سياسته هي التي يمكنها أن تحققا لاستقرار الاقتصادي في المجتمع، وهكذا عاد الفكر الاقتصادي مرة أخرى إلى الخلف، حيث أدى تعصب كل من الفريقين لسياسته إلى بروز فريق ثالث بزعامة الاقتصادي الأمريكي والثر هيلر، الذي يرى أن التعصب لسياسة مالية أو نقدية ليس له مبرر، لأن استخدام إحداها بمفردها لا يُغني عن ضرورة استخدام الأخرى للخروج من الأزمات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ولكل منها فعاليتها في الظرف الاقتصادي السائد المناسب لها[4].

---

[1] بهاء الدين طويل، دور السياسة المالية و النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، اقتصاد مالي للعلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2016/2015، ص 56.

[2] بهاء الدين طويل، المرجع نفسه، ص 56.

[3] بهاء الدين طويل، مرجع سبق ذكره، ص57.

[4] بهاء الدين طويل، مرجع سبق ذكره، ص 57.

المطلب الثالث: أهمية السياسة النقدية

هناك العديد من التطورات المختلفة التي طرأت على النظرية النقدية وكذلك على المفاهيم العامة للسياسة النقدية، ولكن بشكل عام، تدل التجارب التي مرت بها الاقتصادات الغربية، منذ أوائل الخمسينات لحد الآن، على أهمية النقود والسياسة النقدية في الاقتصاديات الرأسمالية المذكورة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وهنا الجدل القائم يدور حول كل نواحي السياسة النقدية تقريب، بما في ذلك فعاليتها في الاقتصاد، ويمكن إجمال الوضع الحالي للنظرية والسياسة النقدية بالعامليين التاليين:

الأول: ليس هناك اتفاق عام ومحدد حول كيفية تأثير العوامل النقدية في الاقتصاد، فكل ما يحدث في الساحة الاقتصادية، يدل على ضرورة التعرف و بشكل عام على التوقيت المناسب، وعلى فعالية الوسائل المختلفة للسياسة النقدية وعلى النتائج المترتبة عن إتباع سياسة انكماشية أو توسعية، ما يعني أنه ليس هناك اتفاق على الكيفية أو الطريقة التي تدار بها السياسة النقدية من حيث الوسائل أو التوقيت[1].

الثاني: ليس هناك اتفاق على تحديد سياسة نقدية معينة تتصف بالفعالية والكفاءة والعدالة، سواء كوسيلة لمواجهة التقلبات الاقتصادية، أو كعامل يمنع أو يحد من تضخم الأسعار، ونتج عن هذا اتفاق بعدم وجود دور للسياسة النقدية العامة في الاقتصاد، مقارنة بالوسائل البديلة كالرقابة الائتمانية الانتقائية والسياسة المالية.

أما النظرية النقدية المعاصرة، فهي تحاول الجمع بين الأهداف التي سعت إليها السياسة النقدية الكلاسيكية والكينزية، ويمكن تصور ملامح السياسة النقدية المعاصرة من خلال أهميتها في التأثير على مجمل النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق الاستقرار والنمو النقدي والاقتصادي، وذلك بالتأثير في جانب الطلب الكلي والعرض الكلي، ولكن السياسة النقدية المعاصرة لا يمكنها التأثير على النشاط الاقتصادي بصورة فعالة دون أن تتلائم إجراءاتها مع إجراءات وتدابير السياسة المالية، خصوصا السياسة الاقتصادية العامة للدولة بفروعها المختلفة عموما.

ولهذا حظيت السياسة النقدية بالاهتمام من قبل الاقتصاديين للآثار الهامة التي تحدثها في الواقع الاقتصادي، ونذكر منها:

1- التحكم في كمية النقود، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

2- التحكم في الاتجاهات و تركيب وبنية النشاط الاقتصادي، عن طريق التأثير في حجم الائتمان المناسب، والتحكم في بنيته ومجالاته.

[1] حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة إختلال توازن ميزان المدفوعات، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016/2015، ص36.

وتعتبر السياسة النقدية، المفهوم الرئيسي الذي تستخدمه الدولة في ظل النظام الرأسمالي، بحيث تطبق لتحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق تحقيق أهداف محددة منها: القضاء على عدم استقرار المستوى العام للأسعار لتوفير مناخ ملائم للنشاط الاقتصادي، والقضاء على البطالة وتحقيق تنمية اقتصادية[1].

[1] حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة إختلال توازن ميزان المدفوعات، مرجع سابق، ص37.

المبحث الثاني: جوهر السياسة النقدية

تمثل السياسة النقدية أحد أهم عناصر منظومة السياسات الإقتصادية التي يمكن إستخدامها لتحقيق الأهداف الإقتصادية للمجتمع ،ومن خلال هذا المبحث سنبرز أهم أهداف ، وأنواع ، و شروط نجاح السياسة النقدية

المطلب الأول: أهداف السياسة النقدية

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق الأهداف التالية:

أولا: الأهداف الأولية

هي متغيرات نقدية يمكن للسلطات النقدية الوصول إليها بصفة[1] جيدة باستخدام أدوات في حوزتها، هذه الأهداف العملية تسمى بالأهداف الأولية وهي عبارة عن متغيرات تستخدم للتأثير في الاحتياطي وتتضمن القاعدة النقدية ومجموع احتياطي البنوك واحتياطي الودائع الخاصة، أما المجموعة الثانية فتسمى بأحوال سوق النقد، مثل معدل الفائدة على السندات الحكومية ومعدل الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة بين البنوك[2].

ومن خلال هذه الأهداف المختلفة يتبع البنك المركزي إستراتيجية مختلفة لممارسة السياسة النقدية بأن يستهدف متغيرات تقع بين أدواته وبين تحقيق أهدافه فمثلا بعد أن يقرر البنك المركزي أهدافه بالنسبة للعمالة أو مستوى الأسعار فإنه يختار مجموعة من متغيرات نقدية مثل كمية النقود المعروضة أو سعر الفائدة (قصيرة الأجل أو طويلة الأجل) و التي لها أثر مباشر على البطالة أو مستوى الأسعار، فإن لم تتأثر هذه الأهداف مباشرة بأدوات السياسة النقدية فإن البنك المركزي يختار مجموعة أخرى من المتغيرات والتي تسمى بالأهداف الأولية مثلا لاحتياطات الكلية (الاحتياطات، الاحتياطات غير المقترضة، القاعدة النقدية) أو أسعار الفائدة (سعر الفائدة على الأرصدة المركزية، سعر فائدة أذون الخزانة) وهي متغيرات شديدة الاستجابة لأدوات السياسة النقدية[3].

[1] الشيخ أحمد ولد الشيباني، فعالية السياسة النقدية و المالية في تحقيق التوازنات الإقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الإقتصادي دراسة حالة موريتانيا، أطروحة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2013/2012، ص20.

[2] الشيخ أحمد ولد الشيباني،مرجع سبق ذكره، ص20.

[3] الشيخ أحمد ولد الشيباني، مرجع سبق ذكره، ص 21.

ثانيا: الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية

في سعيها لتحقيق الأهداف النهائية تقوم السلطات النقدية بالتأثير على متغيرات وسيطة، و التي تتأثر مباشرة بأدوات السياسة النقدية، وتعبر الأهداف الوسيطة عن تلك المتغيرات النقدية التي يمكن عن طريق مراقبتها وإداراتها الوصول إلى تحقيق بعض أو كل الأهداف النهائية ،ومن بين أهم الأهداف الوسيطة يمكن ذكر ما يلي[1]:

– نمو الكتلة النقدية: ويتعلق الأمر بكمية النقود المتداولة في الاقتصاد وهي من بين الأهداف المفضلة للنقديين، و يعبر عنها بواسطة مؤشرات إحصائية كما تعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الإنفاق ويرتبط عدد هذه المجمعات بطبيعة الاقتصاد، ودرجة تطور الصناعة المصرفية، و المنتجات المالية.

و نمو معدل الكتلة النقدية بقدر مساوي لمعدل نمو الاقتصاد الحقيقي يسمح بالقضاء على التضخم، والذي يمثل الهدف النهائي وعليه تعمل السلطات النقدية اليوم على مراقبة تطور المجمعات النقدية رغم الصعوبات التي تواجه الدول في قياس الكتلة النقدية.

– مستوى معدلات الفائدة الإسمية: وهو أحد الأهداف الوسيطة لدى الكينزيين نظرا لوجود علاقة بين معدلات الفائدة و مستويات الاستثمار، حيث أن انخفاض معدل الفائدة يسمح بإنعاش الاقتصاد وعودة النمو (الهدف النهائي)، ومعدلات الفائدة تتجه نحو الارتفاع أو الانخفاض تبعا للوضعية التي يمر بها اقتصاد الدورة الاقتصادية، وتحرص السلطات النقدية على تتبع تحركات أسعار الفائدة الإسمية، لما لها من آثار على المستوى الداخلي (تؤثر على مستوى استثمار المؤسسات)،وكذا على المستوى الخارجي (تؤثر على حركات رؤوس الأموال).

– استقرار أسعار الصرف: أصبح هدف الحفاظ على استقرار سعر الصرف أهم الأهداف الوسيطة في ظل ارتفاع درجة انفتاح الاقتصاديات على الخارج، و ارتفاع حركة رؤوس الأموال وتزايد النشاط التجاري للواردات، و تقوم السلطات النقدية بتحديد سعر صرف توازني وتعمل على الدفاع على سعر التعادل لأن استقرار هذا المعدل (سعر الصرف) يشكل ضمانا لاستقرار وضعية البلاد اتجاه الخارج، ويستخدم سعر الصرف كهدف للسلطة النقدية ذلك أن انخفاض أسعار الصرف مثلا يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات بتشجيع الصادرات، ولهذا تلجأ بعض الدول إلى ربط عملاتها بعملات قوية قابلة للتحويل، والحرص على استقرار صرف عملتها مقابل تلك العملات، إلا أن التقلبات التي تحدث في سوق الصرف تكون عادة نتيجة للمضاربة الشديدة على العملات مما يؤدي إلى عدم القدرة على السيطرة والتحكم في هذا الهدف[2].

[1] صديقي مليكة، السياسة النقدية و استقلالية البنوك المركزية دراسة حالة الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول: السياسات الاقتصادية في الجزائر: محاولة التقييم، جامعة محمد خيضر بسكرة، 13 ماي 2013، ص 71.

[2] صديقي مليكة، مرجع سبق ذكره، ص72.

ثالثا: الأهداف النهائية للسياسة النقدية

إن مفهوم السياسة النقدية يشير إلى أنها تسعى إلى تحقق مجموعة من الأهداف النهائية التي نذكر أهمها :

1- تحقيق العمالة الكاملة أو التوظيف الكامل:

أي تحقيق التشغيل الكامل والاستغلال الأمثل لجميع الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع، يعتبر هدف تحقيق التشغيل الكامل والاستغلال الأمثل لجميع الموارد الاقتصادية المتاحة في مجتمع ما فيم قدمة الأهداف النهائية التي تعمل السياسة النقدية على تحقيقها، والتي يتم النص عليها في دساتير بعض الدول مثل الولايات المتحدة، فعدم استغلال الموارد الاقتصادية الاستغلال الأمثل أو تعطل بعض الموارد عن العمل يترتب عليه خسارة لهذا الاقتصاد، ولكن يجب الإشارة إلى أن هدف تحقيق العمالة الكاملة يعني السماح بمعدل البطالة منخفض قد يتراوح بين 3٪ إلى 5٪ [1].

2 - بالنسبة لميزان المدفوعات:

فيتأثر بارتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي يقل حجم الصادرات في تأثر سعر صرف العملة المحلية، مما يزيد من تكلفة الواردات ومنه يرتفع العجز في الميزان التجاري، الأمر الذي يؤدي إلى تآكل احتياطات الدولة من العملات الأجنبية، والنتيجة الكلية هي عجز مزمن في ميزان المدفوعات.

فاستقرار الأسعار أصبح ضرورة ملحة في ظل التحولات العالمية الراهنة، وخاصة بانضمام معظم دول العالم إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC) فإلغاء الحواجز الجمركية وتحرير التجارة العالمية سيجعل المستوى العام للأسعار يلعب دورا أساسيا في تحديد اتجاه حركة التجارة العالمية[2].

3- استقرار المستوى العام للأسعار:

حيث أن الاستقرار الاقتصادي، يرتبط غالبا بالاستقرار الأسعار، حيث يترتب على عدم الاستقرار في الأسعار(التضخم)، حدوث اختلال في توزيع الدخول وآثار أخرى تؤثر بالسالب على النمو والتجارة الخارجية والاستهلاك والعمالة وغيرها، وبالتالي فان ارتفاع الأسعار يخل بالاستقرار الاقتصادي.

ويعتبر هدف تحقيق الاستقرار هوا لهدف الأكثر أهمية بالنسبة للسياسة النقدية وخاصة في البلدان المتخلفة لما تعانيه من تضخم بصورة أكثر حدة من الدول المتقدمة.

إلا أنه لابد من الإشارة إلى أن هناك ارتفاعات في الأسعار تكون من الناحية الاقتصادية، إذ تساعد على توسع وزيادة النشاط الاقتصادي، وخاصة في الدول ذات النظام الاقتصادي الحر، لأن انخفاض أو جمود الأسعار يؤدي إلى حالة من الركود الاقتصادي.

[1] السيد متولي عبد القادر، إقتصاديات النقود و البنوك، دار الفكر للنشر و التوزيع، ط 1، عمان، 2010، ص195.

[2] معيزي قويدر، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الإقتصادي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص98.

و يمكن حصر أهم الآثار التي تتركها تغيرات الأسعار إذا ما ارتفعت على المستوى الاقتصادي والاجتماعي في ما يلي[1]:

– الأثر على إعادة توزيع الدخل الوطني: حيث أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض الأجر الحقيقي لأصحاب الدخول الثابتة.

– الأثر على الدين: إن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى ضعف القدرة الشرائية للنقود والمستفيد هنا هو المدين على حساب الدائن.

– الأثر على ميزان المدفوعات: إن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض الطلب على المنتجات الوطنية وبالتالي انخفاض حجم الصادرات و زيادة حجم الواردات مما ينعكس بصورة عجز في ميزان المدفوعات.

– الأثر على إعادة توزيع الثروة: إذ أن أصحاب عوائد حقوق التملك من المستثمر ينفي العقارات والسندات وغيرها، سيكونون في وضع أفضل مما يحققونه من أرباح وعوائد كبيرة نتيجة لارتفاع الأسعار، ومن ثم ارتفاع قيم ممتلكاتهم مما يزيد مند خولهم.

من هذه الآثار وغيرها يمكن ملاحظة أهمية الاستقرار النسبي وليس المطلق في قيمة النقود، وكهدف ينبغي أن تسعى إلى تحقيقه السياسة الاقتصادية والسياسية النقدية في معظم البلدان وعلى اختلاف درجة تطور نظامها الاقتصادي واختلاف طبيعته الاجتماعية[2].

4– تحقيق المعدلات العالية من النمو الاقتصادي:

يعتمد النمو الاقتصادي على كل من تراكم رأس المال والتقدم التكنولوجي، ويعتمد تراكم رأس المال على حجم الاستثمارات من الدخل الوطني، كما يؤدي التقدم التكنولوجي إلى زيادة الناتج الذي يمكن تحصيله من القدر المتوفر من عناصر الإنتاج، ويمكن للسياسة النقدية أن تساهم في تحقيق معدل عال لنمو الاقتصاد الوطني ،ولكن هناك عوامل أخرى غير نقدية يجب توفرها لتحقيق هذا المعدل العالي كتوافر الموارد الطبيعية والقوى العاملة الكفؤة وتوفر عوامل وظروف سياسية واجتماعية ملائمة .ولذلك فان دور السياسة النقدية يجب أن يعمل بالتنسيق مع هذه العوامل وكذلك مع السياسة المالية غير مناقضة لدور السياسة النقدية [3].

المطلب الثاني: أنواع السياسة النقدية

هناك نوعان من السياسات النقدية التي تتبعها الدول، وتستخدم كل سياسة بمعزل عن السياسة الأخرى وفي ظل ظروف معينة وهذه السياسات هي[4]:

---

[1] سعيدان عمر، دور البنك المركزي في تحقيق الإستقرار النقدي، أطروحة ماجستير، في علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2009/2008، ص104.

[2] سعيدان عمر ،دور البنك المركزي في تحقيق الإستقرارالنقدي ، مرجع سبق ذكره، ص104.

[3] محمد بلوافي، السياسة النقدية في الجزائر، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية و الإقتصادية، المركز الجامعي لتامنغست الجزائر، عدد 2، جوان 2012، ص469.

[4] أنس البكري، وليد صافي، النقود و البنوك بين النظرية و التطبيق، دار المستقبل للنشر و التوزيع، ط 1، عمان، 2010، ص180.

– السياسة الانكماشية؛

– السياسة التضخمية أو التوسعية.

السياسة النقدية الإنكماشية:

يتم إتباع هذه السياسة من طرف الدول إذا مر اقتصادها بظاهرة التضخم، ويكون الهدف من هذه السياسة هو تخفيف حجم السيولة المتداولة في السوق من خلال إتباع إحدى أدوات السياسة النقدية، و بالتالي تلجأ الدولة إلى إحدى الإجراءات التالية:

1. رفع سعر إعادة الخصم من قبل البنك المركزي، و بالتالي سوف يقل إقبال البنوك التجارية برفع سعر الخصم، مما يؤدي إلى تقليل القطاعات الاقتصادية من خصم أوراقها التجارية، و بدورها سوف تقوم البنوك التجارية برفع سعر الخصم مما يؤدي إلى تقليل القطاعات الاقتصادية من خصم أوراقها التجارية، وهذا الإجراء يؤدي إلى تقليل حجم السيولة المتداولة في السوق.

2. دخول البنك المركزي بائعا في السوق المفتوحة، وبالتالي سوف يضخ المزيد من الأوراق التجارية مقابل إمتصاصه المزيد من حجم السيولة المتداولة في السوق.

3. رفع نسبة الإحتياطي الإلزامي إذا رفع بنك المركزي سعر الإحتياطي الإلزامي سوف تقل مقدار السيولة المتوفرة لدى البنوك التجارية، وبالتالي سوف تقل مقدرتها على الإقراض.

السياسة التضخمية (التوسعية):

هي الإجراءات التي تتبعها البنوك المركزية لمحاربة ظاهرة الانكماش عن زيادة المعروض من السيولة النقدية وتقوم جراء ذلك بما يلي[1]:

– تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي.

– تخفيض سعر إعادة الخصم.

– دخول البنك المركزي مشتريا للأوراق المتداولة في السوق المالي.

المطلب الثالث: شروط نجاح السياسة النقدية

إن نجاح السياسة النقدية في أي دولة وفي ظل أي نظام اقتصادي إنما يتوقف على مجموعة من العوامل والشروط أهمها:

– نظام معلوماتي فعال: وضع الميزانية (عجز/فائض)، نوعية و طبيعة الإختلال، تحديد معدل النمو الإقتصادي الحقيقي، نوعية البطالة، القدرات الإقتصادية، ميزان المدفوعات .

– تحديد أهداف السياسة النقدية بدقة: نظرا لتعارض الكثير من الأهداف المسطرة[2].

[1] أنس البكري، وليد صافي، النقود و البنوك بين النظرية و التطبيق، مرجع سابق، ص ص 180– 181.

[2] بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2008، ص 133.

– هيكل النشاط الإقتصادي: مكانة القطاع العام و الخاص، سياسة الحكومة اتجاه المؤسسات الإنتاجية، حجم التجارة الخارجية في سوق العالمية، و بالتالي حرية التجارة الخارجية ومرونة الأسعار.

– مرونة الجهاز الإنتاجي للتغيرات التي تحدث على المتغيرات الاقتصادية لاسيما النقدية منها.

– نظام سعر الصرف: تحقق السياسة النقدية فعاليتها في اقتصاد ذو سعر صرف مرن أكثر من إقتصاد سعر صرف ثابت.

– درجة الوعي الإدخاري والمصرفي لمختلف الأعوان الإقتصادية.

– سياسة الإستثمار: مناخ الإستثمار، تدفق رؤوس الأموال، التسهيلات الممنوحة للمستثمرين المحليين والأجانب، مدى حساسية الإستثمار لسعر الفائدة.

– توافر أسواق مالية ونقدية منظمة ومتطورة ومدى أهمية السوق الموازية.

– مدى إستقلالية البنك المركزي على الحكومة.

ونتيجة لما سبق فإنه يمكن القول أن السياسة النقدية لا يمكن التعويل عليها بمفردها في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية، نتيجة لما سبق توضيحه من تعارض قد ينشأ عن تنفيذ هذه الأهداف فضلا عما تتسم به إقتصاديات الدول النامية من سمات تحول دون قيام السياسة النقدية بالدور المنوط بها في دفع معدلات التنمية، لذلك فإن الأمر يستلزم أولا قيام هذه الدول بإصلاحات إقتصادية ونقدية تسمح لها بتفعيل السياسة النقدية ،وثانيا تدخل الحكومات بمساندة هذه السياسة بالساسة المالية دون تهميش أو تحييد لدور و أهمية البنك المركزي[1] .

[1] بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، مرجع سابق، ص 134.

المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية

تتنوع أدوات السياسة النقدية التي يستطيع من خلالها البنك المركزي السيطرة و التأثير في عرض النقد و معدل الفائدة وقابلية البنوك في منح الإئتمان ،وتصنف هذه الأدوات إلى :أدوات كمية، و أدوات كيفية، و أدوات أخرى .

المطلب الأول: الأدوات الكمية

تتمثل الأدوات الكمية في مجموعة من التقنيات التي يستعملها البنك المركزي للتحكم في كتلة النقود و القروض التي تصدرها البنوك التجارية، وهي:

الفرع الأول: سياسة سعر إعادة الخصم

يعلن البنك المركزي من وقت لآخر سعر إعادة الخصم، أو سعر البنك كما يسمى أحيانا، وسعر إعادة الخصم هو سعر الفائدة الذي يعيد به البنك المركزي خصم الحوالات المخصومة التي تقدمها إليه البنوك التجارية لإعادة خصمها وتحويلها إلى نقود قانونية في الحال.

وسعر إعادة الخصم أيضا هو: "سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي على قروضه وسلفياته للبنوك التجاريه" [1].

ولا تتحقق هذه السياسة بصورة تلقائية، ولكن يتطلب الأمر لنجاح هذه السياسة تحقق عدة شروط أهمها:

– أن تسلك البنوك التجارية نفس مسلك البنك المركزي بتغيير أسعار فائدتها مع تغير سعر الخصم وفي نفس الإتجاه، وهذا الشرط لا يتحقق في كل الأحوال فهي لا تقوم برفع سعر فائدتها على أثر رفع سعر إعادة الخصم إلا إذا كانت مضطرة للجوء إلى البنك المركزي لإعادة الخصم وخاصة في حالة الإقتراض[2].

– أما إذا كان لدى البنوك التجارية الإحتياطات النقدية السائلة المخصصة للتمويل الذاتي فإن رفع سعر الخصم لن يؤثر في السوق النقدية ،ومن ثم لن يؤثر على حجم الإئتمان، بل وقد يلاحظ أن قيام البنوك التجارية برفع سعر فائدتها تشجع الأفراد والمشروعات على زيادة إيداعاتهم للحصول على سعر فائدة مرتفع، مما يزيد من سيولة البنوك التجارية وقدرتها على منح القروض والإئتمان دون الإعتماد على البنك المركزي.

– أن يكون الطلب على القروض مرتبطا بتغير سعر الفائدة بصورة عكسية، إذ يزيد مع إنخفاض سعر الفائدة، وينخفض مع رفع سعر الفائدة.

ولكن هذا الارتباط غير حتمي في كل الأحوال فقد ترفع البنوك التجارية سعر الفائدة على أثر رفع سعر إعادة الخصم، ومع ذلك لا يتأثر الطلب على القروض ويحدث ذلك عادة في فترات الإنتعاش الإقتصادي وزيادة معدلات الأرباح بصورة تغطي هذه الزيادة فيسعر الفائدة، كما يلاحظ أنه في فترات الإنكماش والكساد

[1] حسن أحمد عبد الرحمان، إقتصاديات النقود و البنوك، مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع، ط1، مصر، 2008/2007، ص 90.

[2] سوزي عدلي ناشر، مقدمة في الإقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، د ط، لبنان، 2008، ص273.

وبالرغم من خفض سعر الفائدة تبعا لإنخفاض سعر إعادة الخصم فإن الطلب على القروض ينخفض بسبب إنخفاض معدلات الأرباح في هذه الفترة .

خلاصة القول أن سعر إعادة الخصم هو وسيلة توجه للتأثير في أسعار الفائدة وفي حجم الإئتمان واتجاهات السوق النقدية، وغالبا ما تحاول البنوك التجارية أن تراعي الأهداف التي دفعت البنك المركزي إلى تحديد سعر معين للخصم [1].

الفرع الثاني: سياسة الإحتياطي القانوني

تعد هذه الوسيلة من الوسائل الحديثة التي تلجأ إليها البنوك المركزية في التأثير على مقدرة البنوك التجارية في تقديم الإئتمان، وخلق الودائع وعادة ما يلجأ البنك المركزي إلى استخدامها على التأثير في عرض النقد من خلال تأثيره في تحديد نسبة من مجموع الودائع المصرفية لغرض الاحتفاظ بها في البنوك التجارية كإحتياطي قانوني، فكلما كانت هذه النسبة منخفضة زادت قدرة البنوك التجارية على منح الإئتمان وزادت قدرتها على خلق نقود الودائع[2]، وبالتالي زيادة عرض النقد عن طريق المضاعف النقدي (money multiplier) و إحداث موجات تضخمية، وبالعكس لإحداث موجات إنكماشية، وقد بين البعض أن البنوك المركزية تلجأ بشكل عام إلى إتباع هذه الوسيلة لتحقيق أهداف أساسية تضمن سلامتها في تنفيذ السياسة النقدية[3].

أما بالنسبة لكيفة عملها، أو استخدامها كأداة من أدوات السياسة النقدية فيتم كما يلي:

– يقوم المصرف المركزي برفع النسبة القانونية للاحتياطي النقدي مما يعني إنخفاض قدرة البنوك على توليد الإئتمان وذلك في حال التنبؤ بوجود تضخم مستقبلا، أو في حال تجاوز حجم الإئتمان المستوى المرغوب فيه.

– يقوم البنك المركزي بزيادة حجم الإئتمان عن طريق تخفيض النسبة القانونية للإحتياطي النقدي لمواجهة حالة الركود الإقتصادي من أجل زيادة الكتلة النقدية وزيادة حجم الإئتمان لدى البنوك التجارية، وبالتالي زيادة حجم التبادل وتحريك وثائر النمو الإقتصادي.

من خلال الحالتين السابقتين يمكن القول: إن فاعلية هذه الوسيلة في مكافحة التضخم أكبر منها في مكافحة الركود، لأنها في أوقات التضخم تضع قيدا كميا مباشرا على مقدرة المصارف التجارية على التوسع في الإئتمان، أما في أوقات الكساد فتساعد هذه الوسيلة على مجرد زيادة فائض الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية، ويمكن القول إن فاعلية رفع نسبة الإحتياطي تتوقف على ما لدى البنوك من فائض في إحتياطاتها، وعلى مدى إمكانية حصولها على أرصدة نقدية من مصادر أخرى[4].

[1] سوزي عدلي ناشر، مقدمة في الإقتصاد النقدي والمصرفي، مرجع سبق ذكره، ص274.

[2] نزار كاضم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، السياسات الإقتصادية، اليازوري للنشر و التوزيع، ط 2، الأردن، 2015، ص 21.

[3] نزار كاضم الخيكاني، مرجع سبق ذكره، ص21.

[4] هيفاء غدير غدير، السياسة المالية و النقدية ودورها التنموي في الإقتصاد السوري، الهيئة العامة السورية للكتاب، ط5، دمشق، 2010، ص48.

الفرع الثالث: عمليات السوق المفتوحة

يقصد بها قيام البنك المركزي ببيع وشراء السندات المالية الحكومية في السوق النقدية، فإذا شعر البنك المركزي أن هناك إنكماش في الإقتصاد ولابد من زيادة عرض النقود فإنه يقوم بشراء هذه السندات من البنوك التجارية فتزيد الإحتياطات لديها، وإذا ما رأى أن هناك ضرورة لتقليل عرض النقد ،فإنه سيدخل بائعا لهذه الأوراق[1].

ومن هنا نرى أن هناك ثلاث شروط أساسية لضمان فاعلية عمليات السوق المفتوحة وهي:

- مدى توفر السندات الحكومية كما ونوعا.
- مدى توفر سوق نقدية نشطة لتداول هذه الأوراق.
- مدى إستجابة البنوك التجارية لرغبات البنك المركزي.

ولذلك نرى أن هذه السياسة فاعلة في الدول المتقدمة أكثر منها من الدول النامية لتوفر الشروط السابقة .

وتتمتع هذه السياسة بما يلي:

- مرونتها بشكل كبير ومن ناحيتين الأولى يستطيع البنك المركزي إحداث الأثر المطلوب بدقة، فإذا أراد البنك المركزي مثلا تقليل عرض النقد عشرة ملايين دينار فإنه سيقوم ببيع سندات حكومية بنفس المقدار، والثانية عكس هذه السياسة فإذا قام بعملية شراء ووجدها أنها غير مناسبة فإنه يستطيع ودون تردد عكس العملية، أي القيام بعملية بيع مقابلها والعكس صحيح أيضا.
- تتميز بإحداث الأثر المطلوب وعلى المدى القصير.
- أن المبادرة تكون بيد البنك المركزي بصورة كاملة.

غير أن هذه السياسة يعاب عليها أن:

- تكون فاعلة في الدول التي تتمتع بأسواق مالية ونقدية نشطة و كفوءة فقط.
- أنها لاتكون فاعلة في حال توفر إحتياطات فائضة لدى البنوك التجارية.
- قد تؤدي إلى تقلبات واسعة في أسعار السندات الحكومية ،وبالتالي في أسعار الفائدة وبشكل يعاكس الأثر المرغوب.
- أنها قد تهدد ربحية البنوك التي تقوم بشراء هذه الأوراق، مما يدفع البنوك إلى عدم الإستجابة إلى بيع وشراء هذه الأوراق[2].

[1] أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود و المصارف مدخل تحليلي و نظري، دار وائل للنشر و التوزيع، ط 2، الأردن، 2008، ص189.

[2] أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود و المصارف مدخا تحليلي و نظري، مرجع سابق، ص 190.

المطلب الثاني: الأدوات الكيفية

يمكن للسلطات النقدية أن تستخدم مجموعة من الأدوات الكيفية لتطبيق السياسة النقدية الضرورية الملائمة لتحقيق أهداف السياسة الإقتصادية الكلية المقررة وهي تتمثل في:

الفرع الأول: سياسة تأطير القروض

تتضمن أداة تأطير القروض مراقبة وضبط المصدر الأساسي للكتلة النقدية، حيث يقوم كل بنك بوضع سقف محدد لحجم القروض يتغير هذا السقف تبعا لنوع القروض الموزعة من طرف البنوك لعملائها[1]، وأي تجاوز لهذه المعايير يعاقب بتقديم إحتياطات إضافية كبيرة للبنك المركزي، وهذا ما يؤدي إلى إنخفاض أرباحها[2].

ففي حالات التضخم تعمل سياسة تأطير القرض على منح الإئتمان للقطاعات ذات الأولوية، والتي لم تكن سببا في إحداث التضخم، وتقيد الإئتمان نحو القطاعات التي تكون سببا في إحداث التضخم، وقد تتضمن للقروض، سقوف شروط الإقراض لتحديد هامش الإعتمادات المفتوحة من طرف البنوك التجارية لتمويل أنشطة محددة.

وتتبع سياسة تأطير القروض في حالات معينة لتعرض بعض قطاعات الإقتصاد الوطني لبعض المشاكل، وحدوث عدم الإستقرار يتطلب معالجة جزئية خاصة، ويكون ذلك بحسب الضروف الإقتصادية، إذ قد نجد في الواقع بعض القطاعات أو الفروع أو الأنشطة تواجه تضخما يحتاج الأمر منه إلى ضرورة تقييد وتحديد سقوف الإئتمان بهذه القطاعات، ونجد بالمقابل قطاعات أخرى تعاني من إنكماش ضمن الإقتصاد الوطني، ويستدعي الأمر توسيع حجم الإئتمان الموجه لها.

فسياسة تأطير القروض تمثل إجراء إداريا لمراقبة إنشاء الكتلة النقدية من أجل تحديد سقوف معينة للقروض، بل أيضا تهدف إلى تقليص الفترة الزمنية للأوراق التجارية التي يمكن أن تمنحها للبنوك، وعليه فسياسة تأطير القروض تقضي بطريقة إدارية مباشرة وضع معايير في تقديم القروض بالإعتماد على نسب محددة تحدد لمدة سنة أو تتعداها، يكون البنك التجاري مجبرا على عدم تجاوزها وإلا يتعرض إلى عقوبات من طرف البنك المركزي، أما عندما ينتشر التضخم بحدة فإن الدولة تقدم على صياغة سياسة تأطير إجبارية، فنجد البنك المركزي يقوم بتحديد الحد الأقصى للقروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية، أو يحدد معدل نمو القروض، وغالبا ما يصحب هذا الأسلوب بمراقبة إستقرار الكتلة النقدية بالإضافة إلى تقليص من النفقات العمومية مع تشجيع الإدخار وإصدار السندات، والقيام بكل الوسائل التي من شأنها

[1] فتيجة مزارشي، أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة، أطروحة دكتوراه، كلية علوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف1، 2018/2017، ص36,

[2] فتيجة مزارشي، مرجع سبق ذكره، ص36.

تخفيض حجم الكتلة النقدية المتداولة، وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن التخفيف من حدة نظام تأطير القروض عن طريق:

– تحديد العتبات التي تطبق عند تجاوزها الاحتياطات الإضافية، هذه العتبات تحسب بعد الأخذ بعين الإعتبار إلى جانب القروض الممنوحة خلال سنة معينة الزيادة التي تطرأ على الموارد المستقرة مثل رؤوس الأموال الذاتية...الخ؛

– الإستثناء من نظام الإحتياطات الإضافية بعض القروض التي تكون معفية أيضا من الإحتياطات العادية، و الإستثناء من الإحتياطات الإضافية لقروض خاضعة للإحتياطات العادية[1].

الفرع الثاني: السياسة الإنتقائية للقروض

تهدف هذه السياسة إلى توجيه القروض إلى القطاعات التي تعتبرها السلطات النقدية أكثر نفعا للإقتصاد الوطني، بحيث تأخذ هذه السلطات القرارات الضرورية بإعطاء بعض التسهيلات للقروض الخاصة بهذه القطاعات .....وهكذا تتخذ هذه عدة أشكال[2]:

– قرار معدل إعادة خصم مفضل خاص بالأوراق الجارية المرتبطة بالقروض التي تطلبها القطاعات الإنتاجية التي تقرر الدولة تشجيعها على حساب القطاعات الأخرى، وهذا المعدل يكون بطبيعة الحال أصغر من معدل إعادة الخصم العادي.

– إمكانية إعادة خصم الأوراق التي لا تتوفر فيها الشروط الضرورية لهذه العملية، وذلك سعيا وراء تشجيع بعض القطاعات الحيوية وتمكينها من الحصول على القروض بسهولة.

– إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف إذا أراد البنك المركزي تشجيع بعض أنواع القروض مثل: قروض للصادرات أمكنه أن يقبل تعبئة أي إعادة خصم الأوراق المرتبطة بهذه القروض حتى بعد تجاوز السقف مع إستعمال معدل إعادة الخصم العادي.

– تغيير مدة إستحقاق القروض ومعدل فوائدها: تقوم السلطات النقدية في بعض الأحيان بالتأثير على البنوك لكي تمنح القروض الخاصة ببعض القطاعات بشروط معينة، أي في مدة معينة و بمعدل فائدة معين.

والواقع السياسة الإنتقائية تنحصر في بعض القطاعات فقط، مثل: قطاع القروض لشراء مواد الإستهلاك المعمرة، قطاع قروض البناءات العقارية و قطاع قروض التصدير.

[1] فتيجة مزارشي، أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة، مرجع سابق، ص 37.

[2] خبابة عبد الله، الإقتصاد المصرفي البنوك الإلكترونية البنوك التجارية السياسة النقدية، مؤسسة شباب الجامعة، ب ط، مصر، 2008، ص209، ص210.

المطلب الثالث: أدوات أخرى للسياسة النقدية

لا يقتصر مضمون السياسة النقدية على احتواء، على أساليب الكمية و الكيفية وأدوات كل منها، وإنما يتضمن إلى جانبها وسائل أخرى أكثر مرونة، ومن أهمها: إصدار التعليمات و الوجيهات، الإعلام، و الإقناع الأدبي.

1. التعليمات و التوجيهات:

وتتصرف هذه الوسيلة إلى أن يصدر المصرف المركزي توجيهات أو تعليمات، توزع على المصارف التجارية، يحدد فيها حجم ونوع الإئتمان، الذي تستطيع المصارف التجارية أن تمنحه لعملائها[1].

وبذلك تظهر قدرة قوة المصرف المركزي، وعلاقته مع المصارف التجارية، في مدى إلتزام تلك المصارف، بالحدود التي تتضمنها تعليمات وتوجيهات المصرف المركزي، ويستطيع المصرف المركزي بموجب هذه الطريقة، أن يضع قيودا على بعض أنواع الإئتمان، أو أن يطلب من المصارف التجارية استخدام جزء من أصولها سائلة في شراء السندات الحكومية، أو أن يحدد للمصارف حجم الإئتمان، الذي يمكن للمصارف التجارية أو تمنحه لعملائها، بمستوى يساوي أو يقل أو يزيد عن مستوى حجم الإئتمان السابق.

وذلك في ضوء السياسة إقتصادية، وفي ضوء الظروف و الأوضاع الإقتصادية، التي يمر بها الإقتصاد القومي.

2. الإقناع الأدبي:

يعتمد البنك المركزي في تنفيذ أهداف السياسة النقدية على التأثير لأدبي و الرجاء و الإقناع اتجاه البنوك التجارية من أجل التعاون لتنفيذ سياسة نقدية معينة[2]، فقد يرجو البنك المركزي البنوك التجارية بعدم تقديم قروض لأهداف المضاربة، ويتم ذلك من خلال إستدعاء البنك المركزي مدراء البنوك التجارية للتحدث معهم حول تغليب المصلحة الوطنية و العامة في قضايا منح التمويل و بالنظر لما يحظى به البنك المركزي من إحترام من قبل البنوك التجارية فإنها تأخد هذه الدعوة و التوجيه بمزيد من الإهتمام[3].

3. الإعلام:

تتزايد أهمية الكلمات التي يوجهها المسؤولون في المصرف المركزي إلى الرأي العام بواسطة أجهزة إعلام المختلفة، في السنوات الأخيرة، وبشكل مستمر[4].

و يعرب المسؤولون فيها عن حالة الإقتصاد القومي، و المشكلات النقدية التي يتعرض لها والأدوات و الإجراءات التي يعتقدون أنها مناسبة، وكفيلة بحل المشكلات وتحقيق مصلحة الإقتصاد القومي.

---

[1] أحمد زهير الشامية، النقود و المصارف، دار زهران للنشر و التوزيع، ط 1، عمان، 2010، ص336.

[2] هيل عجمي، و أخرون، النقود و المصارف و النظرية النقدية، دار وائل للنشر و التوزيع، ط1، الأردن، 2009، ص272.

[3] هيل عجمي، و أخرون، النقود و المصارف والنظرية النقدية، مرجع سابق، ص 272.

[4] محمد مروان السمان، محمد ظام محبك، مبادئ التحليل الإقتصادي الجزئي و الكلي، دار الثقافة للنشر و التوزيع، ط1، الأردن، 2009، ص 267.

ويعتبر هذا الإعلان من المصرف المركزي عن سياسة معينة للإئتمان، وإعلامه للجمهور وسيلة من وسائل السياسة النقدية، التي قد يتبعها المصرف المركزي للرقابة على الإئتمان ، وتوجيهه نحو الهدف المنشود.

ولا يهدف الإعلان إلى إذاعة المعلومات و الحقائق والأرقام المتوفرة لديه بل يهدف كذلك إلى تفسير الوقائع و الإعتبارات التي تدعوا إلى تغيير إتجاه السياسة النقدية، وتبرير اللجوء إلى الوسائل و الأدوات الفنية المعينة، للتوسع أو للتقليل من الإئتمان، وتوضيح النتائج التي يمكن أن تتحق، و الفوائد التي سوف تنعكس على الاقتصاد القومي، ومعالجة المشكلة التي يتعرض لها.

والواقع قد أصبح هذا الإعلام من المصرف المركزي أمرا لا غنى عنه في الوقت الحاظر، الذي يتزايد فيه إهتمام الرأي العام بالشؤون النقدية والمصرفية وتدخله فيها، ولا شك أن المصرف المركزي يكسب، بهذا الإعلام ثقة الجمهور و الرأي العام، المصرف المركزي، في سياسته الجديدة، التي قررها لتوجيه ورقابة الإئتمان المصرفي[1].

[1] محمد مروان السمان، محمد ظام محبك، مبادئ التحليل الإقتصادي الجزئي و الكلي، مرجع سابق، ص267.

خاتمة الفصل:

من خلال ما سبق توصلنا إلى أن السياسة النقدية هي إستراتيجية إقتصادية تستخدمها الحكومة في تقرير التوسع أو التقلص في عرض النقد في البلاد، ويتم تطبيقها من خلال البنك المركزي، إذ تلعب دورا مهما في السيطرة على الطلب و العرض الكلي للنقود، ويتم تصنيف السياسة النقدية على أنها توسعية تهدف إلى زيادة النمو والنشاط الإقتصادي في البلاد، أو إنكماشية تهدف إلى الحد من التضخم.

وتتبع البنوك المركزية العديد من الطرق للسيطرة على النقود المعروضة في الدولة ومن الأساليب الأكثر شيوعا عمليات السوق المفتوحة، سياسة الإحتياطي القانوني، و سياسة معدل إعادة الخصم والتي تتغير حسب الوضع السائد.

الفصل الثاني:

الطروحات النظرية حول عرض النقود

تمهيد:

يتم الربط بين مختلف أوجه النشاط الإقتصادي من إنتاج للسلع و الخدمات و توزيعها و إستهلاكها من خلال أداة التبادل المقبولة عالميا وهي النقود .

و قد أدت الأزمات الإقتصادية إلى إبراز دور و أهمية السياسة النقدية، باعتبار أن للدولة قوة نقدية و سلطة قانونية تمكنها من التأثير على المظاهر النقدية للإقتصاد الوطني، فالقطاع النقدي يلعب دورا هاما في نمو الإقتصاد الوطني .

سنحاول في هذا الفصل إلقاء الضوء على ماهية عرض النقود، و آلية تأثير عرض النقود من خلال السياسة النقدية، بالإضافة إلى أثر إستقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية .

لذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى عدد من المباحث، أما المبحث الأول قد تطرقنا فيه إلى مفهوم العرض النقدي بشقيه الضيق والواسع، وكذلك مكونات العرض النقدي ومحدداته. أما المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه إلى النظريات النقدية وعرض النقود، بالإضافة إلى آلية تأثير مضاعف النقود على العرض النقدي في إطار السياسة النقدية. و أخيرا المبحث الثالث الذي تناولنا فيه أثر إستقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية حيث تطرقنا إلى مفهوم ومعايير إستقلالية البنك المركزي، وكذلك إستراتيجية البنك المركزي في تحقيق فعالية السياسة النقدية.

المبحث الأول: عموميات حول العرض النقدي

للبنوك المركزية مهمة رئيسية تتمثل في إدارة وتنظيم العرض النقدي المتداول في الإقتصاد وتولي له أهمية كبيرة، لذلك سوف نتطرق في هذا المبحث إلى عموميات حول العرض النقدي تتضمن مفاهيم متعددة للعرض النقدي وإلى أهم مكوناتها وإلى محددات العرض النقدي التي تؤثر على حجم النقود في إقتصاد ما.

المطلب الأول: مفهوم العرض النقدي

مفهوم العرض النقدي أصبح من المفاهيم الأساسية للتحليل النقدي لذلك فإننا سنحاول تطرق لأبرز مفاهيمه وهي:

1- العرض النقدي بمفهومه الضيق (M1):

هي العملة المتداولة في سوق غير التي في الجهاز المصرفي مضافا إليها الودائع تحت الطلب في البنوك الودائع أو الشيكات المسافرين التي تصدر في المؤسسات غير بنوك الودائع [1].

M1 = العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي + الودائع الجارية (تحت الطلب)

2- العرض النقدي بمفهومه الواسع (M2):

ويصطلح عليه كذلك بمصطلح السيولة المحلية الخاصة أو مجموع الوسائل الإحتفاظ المؤقت للقوة الشرائية، ويشمل العرض النقدي بمفهوم الواسع إضافة إلى ما أشير إليه بالعرض النقدي السابق M1 أشباه النقود DA والتي تأخذ مختلف صور الودائع لأجل[2]. **العرض النقدي بمفهومه الأوسع (M3):**

ويشمل بالإضافة إلى المجمع M2 كل الودائع وسندات الدين القابلة للتداول بالعملات الأجنبية و التوظيفات لأجل غير قابلة للتداول[3].

ومنه نستخلص أن العرض النقدي هو كمية النقود المتداولة في إقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة.

المطلب الثاني: مكونات العرض النقدي

يمكن التمييز بين نوعين من مكونات العرض النقدي:

[1] منير إسماعيل أبو شاور، أمجد عبد المهدي، النقود والبنوك ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، ط 1، عمان ،2011،ص159.

[2] وفاء رمضاني، عقبة ريمي، أثر تغيرات العرض النقدي على معدلات البطالة في الجزائر دراسة قياسية لفترة 2017/1990 ، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد12 ، العدد02 ,19/12/2019 ، ص637.

[3] سعيدان عمر، دور البنك المركزي في تحقيق الإستقرار النقدي دراسة حالة البنك المركزي الجزائري ، مرجع سبق ذكره، ص 48.

الفرع الأول (النقود): وهي عبارة عن العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي، مضافا إليها الودائع تحت الطلب و تتمثل في:

1. النقود القانونيةٌ:

وهي النقود التي يصبغ عليها القانون صفة الشرعيةٌ، والقدرة على تسويةٌ الديون والإبراء منها، وهي نقود نهائية، أي لا تتحول إلى نقود أخرى (إلى ذهب)، وهي تمثل قيمة السيوّلة، حيث يمّكنها أن تتحول مباشرة إلى سلع وخدمات، وهي على شكلين [1]:

– **الأوراق النقديةٌ (أوراق البنكنوت):** وهي الأوراق التي يصّدرها البنك المركزي، وتمثل التزاما عليه لصالح حائزها من الأفراد والمشروعات والبنوك، و يعطيها القانون صفة الإبراء النهائية من الديون وتخضع لرقابة البنك المركزي، وتتحدد كميتها طبقا لسياسة النقدية المتبعة، واتفاقا مع حاجة المعاملات، و يضع القانون القواعد الخاصة بإصدارها، و يشترط ضرورة توافر غطاء لها من الذهب والعملات الأجنبية، أذونات الخزينة، بالإضافة إلى الأوراق التي تقدمها البنوك التجارية لإعادة خصمها.

2.1 . النقود المساعدة (نقود التجزئة): وهي عبارة عن وحدات نقدية صغيرة تصدرها الخزينة العامة أو البنك المركزي، تستخدم في الدفع، وغالبا ما تكون في صورة معدنية (برونز، نحاس، حديد....)والغرض منها تسهيل المعاملات.

2. النقود الكتابية (الودائع تحت الطلب):

الودائع في الأصل هي المبالغ النقدية التي يحّتفظ بها المودعون في البنوك بالفعل، وهذا النوع يسمى بالودائع الحقيقية، غير أن غالبية الودائع قد تنشأ بطرق أخرى، وذلك بمجرد فتح حسابات ائتمانية، والقيام بعدة عمليات، فحينما يقوم صاحب الوديعة حقيقة بتحرير شيك لفائدة شخص ما دون أن يقّوم هذا الأخيرٌ بسحب فعلي للنقود، فإن البنك يقّوم بتسجيلٌ هذه العمليات محاسبياً، بحيثٌ يجّعل حساب المسحوب عليهٌ مدينًا وحساب المستفيدٌ دائنا، فهذا التحويلٌ بين الحسابينٌ يعتبر بالنسبة للبنك وديعة، لكنها ليست حقيقيةٌ.

ويندرج تحت هذا النوع من النقود الكتابية الودائع تحت الطلب (الجارية)، وهي ودائع تكون دائما تحت تصرف أصحابها، إذ يمكنهم اللجوء إلى سحبها كليا أو جزئيا متى شاءوا، ودون إشعار مسبق، وتنقسم إلى:

1.2 . الودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية: وهي تشكل النسبة الأكبر من مجموع الودائع تحت الطلب [1] .

[1] علية عبد الباسط عبد الصمد، أثر نمو عرض النقود على نمو القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 2010/2000، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، المركز الجامعي بالوادي، 2011/2010، ص14.

2.2 . الودائع لدى الخزينة العامة: لدى مراكز الصكوك البريدية في بعض الدول، مثل الجزائر و فرنسا و ودائع المؤسسات لدى البنك المركزي.

الفرع الثاني: شبه النقد

وهي الأصول السائلة غير النقدية المتكونة من بعض ديون والتزامات المؤسسات المالية، وتضم الودائع لأجل، ودائع الادخار، سندات الدول ذات الأجل القصير، وعقود التأمين وغيرها من الأصول التي لايمكن وضعها مباشرة قيد التداول، وتتمثل هذه الأصول في:

1.الودائع لأجل:

وهي تلك الودائع التي يضّعها أصحابها في البنوك لفترة معينة، ولايمكن سحبها إلا بعد انقضاء هذه الفترة، وهي تجمع بين خاصيتي التوظيف والسيولة فخاصية التوظيف تعطي، لصاحبها الحق في الحصول على فائدة، بينما السيولة تعني أن المدة التي تبقاها الوديعة في البنك ليست بالطويلة، كما قد يمكن سحبها في أي وقت، لكن بعد استيفاء بعض الشروط التي يحددها البنك.

وهناك عدة أنواع من الودائع لأجل ومن بينها:

أ- **الودائع ذات أجل استحقاق محدد:** وهذا الأجل محدد مسبقا.

ب- **الودائع بإشعار:** حيث يجب مرور فترة معينة بين وقت الطلب والسحب، وعملية السحب نفسها، أي أنها تتضمن إشعار البنك قبل عملية السحب.

ت- **الودائع المخصصة:** وهي ودائع تقدم للبنك من أجل استعمالها في عملية معينة، مثل: ما تودعه الشركات لدفع أرباح مساهميها، أو دفع أجور عمالها.

2. الودائع على الدفتر:

هي تلك الودائع الادخارية المودعة لدى البنوك التجارية، يتحصل صاحبها على فائدة على المبلغ غير المسحوب، وتسحب عند الطلب دون استعمال الشيك، ولكن بواسطة الدفتر، كما أنها لا تستعمل في الدفع مباشرة مثل الودائع الجارية، إذ لابد من قيام صاحبها أولا بعملية السحب، ثم استعمال المبلغ المسحوب لتسديد الدين، أوفي تسوية المعاملات.

[1] علية عبد الباسط عبد الصمد، أثر نمو العرض النقود عل نمو القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 2010/2000 ، مرجع سابق، ص 15.

المطلب الثالث: محددات العرض النقدي

تنقسم محددات العرض النقدي إلى المصارف (البنوك التجارية) والقاعدة النقدية والبنك المركزي و المودعين وهذا ما سنتناوله فيما يلي:

الفرع الأول: المصارف

إن البنوك التجارية يمكنها أن تؤثر في تغير عرض النقود من خلال سياستها الإئتمانية المتأثرة بجانبين هما:

. حجم الإحتياطات؛

. التوقعات.

فكلما زاد حجم الاحتياطات التي تحتفظ بها المصارف التجارية كلما إنخفظت الأرصدة النقدية المتاحة لأغراض الإقراض ومن ثم يتأثر عرض النقد بالانخفاض، على عكس الحال عندما تحتفظ المصارف باحتياطات أقل من أرصدتها النقدية المتاحة للإقراض ستكون أكبر وبالتالي تؤثر بالزيادة على عرض النقد، كما أن مقدار القروض التي تحصل عليها المصارف التجارية من بعضها البعض ومن البنك المركزي تؤثر أيضا على الأرصدة النقدية القابلة للإقراض وبالتالي على عرض النقد، أما فيما يتعلق بالتوقعات فالمقصود بها توقعات الإدارة المصرفية بالنسبة للسحوبات المستقبلية على الودائع[1].

فلو توقعت الإدارة المصرفية زيادة مقدار سحب المودعين لودائعهم، فإن ذلك يتوجب الاحتفاظ باحتياطات مناسبة من قبل إدارة المصرف للسحب المتوقع من قبل المودعين وهذا يؤدي إلى تقليص قدرة المصارف على توسع في خلق الائتمان، وبالتالي يؤدي إلى تقليص عرض النقد والعكس صحيح أيضا.

أخيرا لابد من التنبيه إلى أن أهمية هذه العوامل ومقدار تأثيرها على عرض النقد يرتبط بالدرجة الأساسية بمدى التقدم والتطور الإقتصادي والمصرفي في البلد، وخاصة فيما يتعلق بتطور الأسواق المالية والنقدية التي يعتبر تطورها أساس لإمكانية إستخدام البنك المركزي لأدواته النقدية المذكورة فضلا عن إرتباط ذلك بتطور العادات المصرفية للأفراد وتأثير كل هذه العوامل على السياسة الإئتمانية المتبعة من قبل المصارف التجارية.

[1] ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن، 2013، ص ص 229-230.

الفرع الثاني :القاعدة النقدية (BM)

إن قدرة البنوك على خلق النقود تستند على مفهوم القاعدة النقدية من جهة، كما أن هذه القدرة تتحدد بتسرب النقود المركزية إلى الجمهور من جهة أخرى، إلا أن السلطة النقدية لها دورها الهام في تحديد الكتلة النقدية، فهي التي تحدد القاعدة النقدية التي تتألف من التزامات معينة على السلطة النقدية (البنك المركزي)، و هي مجموع العملة الموجودة لدى الجمهور غير المصرفي و العملة في خزائن البنوك التجارية، و ودائع البنوك التجارية و القطاع الخاص و الهيآت الرسمية لدى السلطة النقدية (البنك المركزي)، و بالتالي فهي تتكون من: الاحتياطات المصرفية (R)، و العملة التي يمتلكها الأفراد و المؤسسات غير المصرفية (C)، و منه يمكن كتابة معادلة القاعدة النقدية كما يلي[1]:

$$BM = C + R \quad \ldots\ldots 1$$

هذه القاعدة النقدية تعين محددات خلق النقود للبنوك بعد تدخل البنك المركزي، و تعتمد العلاقة بين جزئي القاعدة النقدية على مدى تفضيل الجمهور الذي له القرار في عملية توزيع دخله، بين الاحتفاظ بالعملة على شكل نقدي سائل أو إيداعها في البنوك التجارية على شكل ودائع تحت الطلب أو ودائع لأجل، هذا يؤدى إلى استنزاف العملة من الاحتياطات المصرفية، و على أيضا مدى تفضيل البنوك التجارية بين الاحتفاظ باحتياطات نقدية فائضة لديها أو الاقتراض من البنك المركزي بسعر خصم معين، و متى تم تحديد القاعدة النقدية و قياسها فإنه يمكن استخدام التغير في العوامل المؤثرة فيها للتنبؤ بالكتلة النقدية.

إن القاعدة النقدية تتأثر بعوامل تجعلها تزداد بزيادة بعض هذه العوامل أو كلها، و التي تتضمنها جهة الأصول لدى السلطة النقدية و هي: زيادة صافي الأصول الخارجية (NFA) أي الموجودات الخارجية الصافية للجهاز المصرفي، و يشتمل على العملات الأجنبية زائد الذهب النقدي، (NDCG) زيادة صافي الاقتراض الحكومي إما من خلال زيادة الخصوم الحكومية إزاء السلطات الحكومية أو نقص في الودائع الحكومية، أو زيادة صافي مستحقات السلطات النقدية على البنوك التجارية (CCB)، أو زيادة المستحقات على الهيآت الرسمية (COE)، أو حدوث نقص في صافي البنود الأخرى(OIN)، ويمكن التعبير عنها بالصيغة التالية:

$$\mathbf{BM_t = NFA_t + NDCG_t + CCB_t + COE_t = OIN \ldots\ldots\ldots (02).}$$

و ترمز(T) إلى الزمن (السنة)، ويمكن إعادة صياغة المعادلة رقم (2) في صيغة تغير أو بقيم التدفقات فتأخذ الشكل:

[1]إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2009/2000 ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر3 ، 2011/2010 ، ص116.

$$\Delta BM_t = \Delta NAF_T + \Delta NDCG_T + \Delta CCB_T + \Delta COE_T + \Delta OIN \ldots\ldots 03$$

حيث يرمز الرمز Δ إلى التغير في قيمة المتغير بين فترتين[1] .

الفرع الثالث: البنك المركزي

يعمل البنك المركزي كسلطة نقدية في التأثير على حجم النقود في الاقتصاد، حيث يقوم بالتأثير على حجم النقد من جانبين، الأول يتمثل في الحد من قدرة البنوك التجارية على إقراض الأموال التي لديها ولتحقيق هذه الغاية، فان البنك المركزي يلزم كل بنك للاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعه على شكل احتياطات إجبارية [2] .

وعادة ما يفترض أن البنوك المركزية لها رقابة كاملة على عرض النقد فتستطيع بدورها أن تحدد مقدار المعروض من النقود، فمن المعتاد ينظر إلى عرض النقود على انه متغير خارجي مما يعني أنه متغير مستقل ولا يتغير مع تغير النشاط الاقتصادي، ويتم بيان ذلك بيانيا من خلال اتخاذ منحنى عرض النقود الخط الرأسي أنه عديم المرونة، حيث أن المحور الأفقي هو العرض الحقيقي للنقود أي عرض النقود مقسوما على مستوى الأسعار N/P والمحور العمودي هو سعر الفائدة الحقيقي كما هو موضح في الشكل البياني.

المنحنى رقم (1): منحنى بياني يوضح الزيادة في عرض النقود

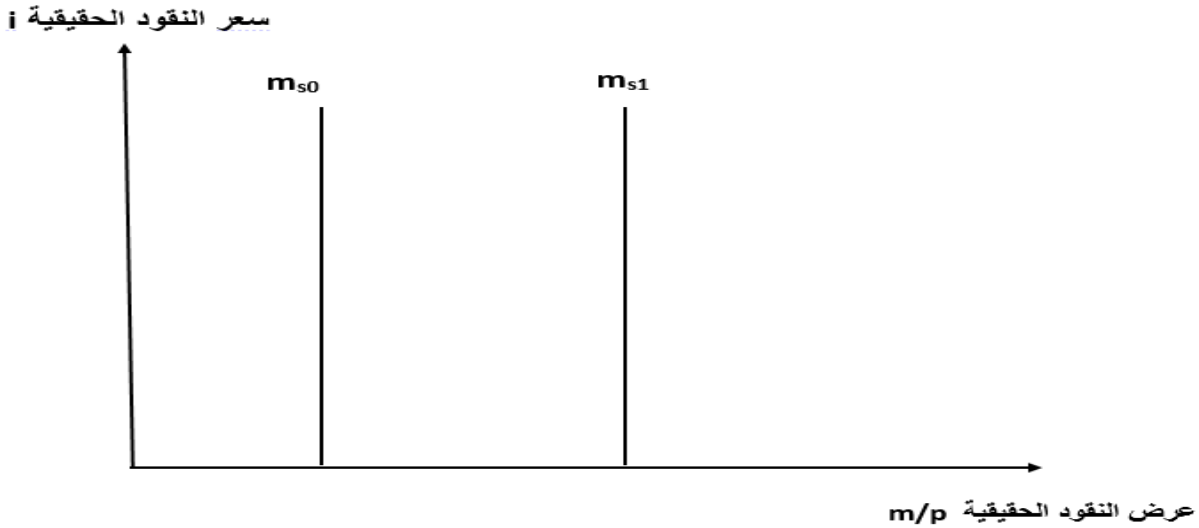

المصدر: حسام علي داود، مبادئ الإقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، ط 3 ، عمان، 2013 ،ص 212

[1] إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2009/2000 ، مرجع سابق، ص 117.

[2] حسام علي داود ، مبادئ الإقتصاد الكلي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، ط 3 ، عمان، 2013 ، ص212.

والزيادة في عرض النقود (سياسة نقدية توسعية) يمكن أن تحدث بواسطة البنك المركزي، وسيؤدي ذلك لإنتقال عرض النقود M_{S0} إلى اليمين M_{S1}، أما في حالة إتباع البنك المركزي السياسة الإنكماشية أي (تقليل عرض النقود) فإن منحنى عرض النقود سينتقل إلى اليسار[1].

الفرع الرابع: المودعين

يؤثر سلوك المودعين على المعروض النقدي من خلال:

1. حجم الودائع الأولية: فكلما كان كبيرا كلما زادت قدرة البنوك التجارية على اشتقاق نقود الودائع وبالتالي زيادة المعروض النقدي.

2. نسبة الودائع الآجلة إلى الودائع الجارية: والتي بدورها تتأثر بعدة عوامل كالتغير في مستوى الثروة حيث كلما زادت الثروة ارتفعت هذه النسبة وبالتالي ينخفض المضاعف النقدي مما يؤدي إلى انخفاض عرض النقود، وكذلك التغير في أسعار الفائدة حيث يكون سعر الفائدة على الودائع لأجل أعلى منه على الودائع الجارية، مما يجعل الودائع لأجل أشد جاذبية وبالتالي زيادة الطلب عليها مقارنة بالودائع الجارية مما يؤدي إلى ارتفاع هذه النسبة و انخفاض المعروض النقدي. [2]

3. نسبة العملة إلى الودائع الجارية: ان ارتفاع هذه النسبة يترجم أن المودعين قاموا بتحويل جزء من ودائعهم الجارية إلى عملة، وهو بدوره يؤدي إلى انخفاض المعروض النقدي وهذه النسبة تتحكم فيها عدة عوامل أهمها:

أ. العوائد المتوقعة على الودائع الجارية و الأصول الأخرى: وهي تتمثل في مجموعة من العوامل أهمها:

- ✓ أسعار الفائدة على الودائع الجارية: عندما ترفع البنوك أسعار الفائدة على الودائع الجارية، فإن الأفراد يتوجهون إلى تحويل جزء كبير من أموالهم إلى ودائع جارية وجزء قليل إلى العملة مما يؤدي إلى إنخفاض نسبه العملة إلى الودائع الجارية وبالتالي إرتفاع المضاعف النقدي مما يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي.
- ✓ أسعار الفائدة على الأصول البديلة: ويقصد بالأصول البديلة أوذنات الخزينة العامة وشهدات الإدخار، تتغير أسعار الفائدة على هذه الأصول لا يمثل عاملا هاما على النسبة السابقة، وإنما تتاثر من خلال الفرصة البديل التي تمثل الفرق بين أسعار الفائدة على الودائع الجارية أفعال فائدة على هذه الأصول المالية مما يؤدي إلى إنخفاض المضاعف النقدي ومن انخفاض المعروض النقدي.

[1] حسام علي داود، مبادئ الإقتصاد الكلي، مرجع سابق ، ص 212.

[2] إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2009/2000 ، مرجع سابق، ص 118.

ب .الذعر المصرفي: إن الذعر تعرف البنوك له أثر على الفوائد المتوقعة من الإحتفاظ بالودائع الجارية في حالة وجودها ، فعند فشل البنوك في سداد الودائع لأصحابها، يمتنع بقية الأفراد عن إيداع الأموال لديها ويسحبون ودائعهم منها وبذلك ترتفع نسبة العملة وينخفض المعروض النقدي.

ج .الأنشطة الغير مشروعة: تستوجب هذه الأنشطة الدفع نقدا لأن التعامل بالشيكات يعد دليلا على ما يرتكب من إنحرافات وبالتالي تؤدي إلى زيادة العملة، وهذا بدوره يؤدي إلى إنخفاض المعروض النقدي[1] .

[1]إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2009/2000 ، مرجع سابق، ص 118.

المبحث الثاني: دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي

تستهدف السياسة النقدية إقامة والحفاظ على أوضاع نقدية وائتمانية ملائمة في ظل إقتصاد سليم، ويقوم البنك المركزي بتحريك عرض النقد وأوضاع الإئتمان لتحقيق بعض أو جميع أهداف السياسة النقدية، ومنه سوف نتطرق في هذا المبحث إلى النظريات النقدية و عرض النقود و آلية تأثير عرض النقود من خلال السياسة النقدية.

المطلب الأول: النظريات النقدية وعرض النقود

تحاول النظرية النقدية توضيح الدور الذي يمكن للنقود أن تقوم به، في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي، للاقتصادي فيشر رائد في اقتصاد ما.

حيث تحاول هذه النظريات شرح أثر عرض النقود والطلب عليها على كل من الأسعار والإنتاج والفائدة والإستخدام، منها:

1- النظرية الكمية للنقود(نظرية فيشر):

تمثل هذه النظرية خلاصة تطور الفكر النقدي التقليدي، وتعتمد على أن كمية النقود هو المحدد الأساسي للمستوى العام للأسعار، وإن عرض النقود هو المتحول المركزي الذي تدور حوله المتغيرات الأخرى في الإقتصاد.

ولقد أثبت الإقتصادي الأمريكي أرفنج فيشر (Fisher) العلاقة الإرتباطية السببية بين كمية النقود وارتفاع الأسعار من خلال معادلة التبادل، التي صاغها عام 1917، والتي تأخذ الشكل الآتي[1]:

$$Mv=PT$$

حيث تمثل:

M: عرض النقود.

V: السرعة.

P: المستوى العام للأسعار.

T: حجم المعاملات.

[1] محمود حسين الوادي و أخرون، النقود و المصارف، دار المسيرة للنشر و التوزيع، ط 1، الأردن، 2010، ص 46.

ومنه: $P=(V/T)*M$

وحيث تفرض هذه النظرية ثبات (T) لإفتراض العمالة الكاملة، وثبات (V) لإفتراض الإكتناز النقدي (وإن النقود لا تطلب لذاتها)، ولثبات عادات الإنفاق وتنظم رفع الأجرة في المجتمع في الأجل القصير فإنه يمكن التعبير عن العلاقة السابقة بالصيغة الآتية: $P=F(M)$

أي أن المستوى العام للأسعار تابع للعرض النقدي، أو أن التغير في كمية النقود بنسبة معينة، يؤدي إلى تغير في المستوى العام للأسعار بنفس النسبة والإتجاه، وينتج من ذلك أنه يمكن التحكم في المستوى العام للأسعار بنفس النسبة والإتجاه، ويستنتج من ذلك أنه يمكن التحكم في المستوى العام للأسعار) (كمتغير تابع).

*** الإنتقادات الموجهة للنظرية:**

- إفترضت النظرية ثبات كل من (V، (T)) مع أنهما غير ثابتين، فهما يتقلبان مع تقلبات الدورة الإقتصادية كما أن ثبات (T) يستوجب العمالة الكاملة، وإن (V) يؤثر عليها كمتغيرات كثيرة.
- حصرت النظرية إهتمامها بجانب العرض النقدي، وأهملت جانب الطلب على النقود، وإن هذا الطلب ليس طلب للمعاملات فحسب، وإنما هنالك طلب للنقود رغبة في السيولة، وهو طلب على النقود لذاتها، والإحتفاظ به للمضاربة، مما يترتب عليه تناقص حجم العرض النقدي (M) المتاح للتداول والمعاملات[1].
- تفترض النظرية الكمية للنقود أن تثبيت العرض النقدي (M) سيؤدي وبالضرورة إلى تثبيت المستوى العام للأسعار (P)، وهذا غير مؤكد، إذ أنه عند توسع الإئتمان الإستهلاكي في المجتمع، فإن الطلب الكلي للسلع والخدمات سيزداد، مما سيؤدي إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار رغم ثبات العرض النقدي.
- لم تنطبق هذه النظرية في ظروف الكساد العظيم، إذ أن زيادة العرض النقدي (M) لم يؤدي إلى إنخفاض في (P) توقعا لمزيد من الإنخفاض في الأسعار، حيث تزايد التفضيل النقدي.

وعلى الرغم من هذه الإنتقادات، فإن النظرية تمثل خطوة رئيسية في التطور الفكري للنظريات النقدية، إذ ثبت في حالات كثيرة أن لتغير كمية النقود أثر مهم في تغيرات المستوى العام للأسعار[2].

[1] محمود حسين الوادي و أخرون ، النقود و المصارف ،مرجع سابق ،ص 46

[2] محمود حسين الوادي و أخرون ،النقود و المصارف ، مرجع سابق، ص47

2- النظرية الكينزية وعرض النقود:

تتألف كمية النقود حسب كينز من الأنواع التالية [1]:

- النقود المعدنية والورقية المصدرة.
- الحسابات الجارية(الودائع تحت الطلب).
- الحسابات الآجلة وودائع التوفير.
- أشباه النقود.
- الشيكات وأدوات شالدفع الأخرى.
- أدوات الدفع الإلكترونية.

إن هذه الأنواع المذكورة تعبر عن كمية النقود في الإقتصاد، ويكون المصرف المركزي السلطة النقدية العليا التي تحدد حجم وشكل الإصدار النقدي، وتحدد حجم النقود الكتابية بكافة أشكالها عن طريق تحديد سعر الفائدة ونسبة الإحتياطات التي تقررها، لذلك يقال:"بأن عرض النقد لا يتمتع بالمرونة في الأجل القصير".

أي أننا نجد منحنى عرض النقد موازيا لمحور سعر الفائدة، كما في الشكل:

المنحنى رقم (2): منحنى بياني يوضح العلاقة بين عرض النقود وسعر الفائدة

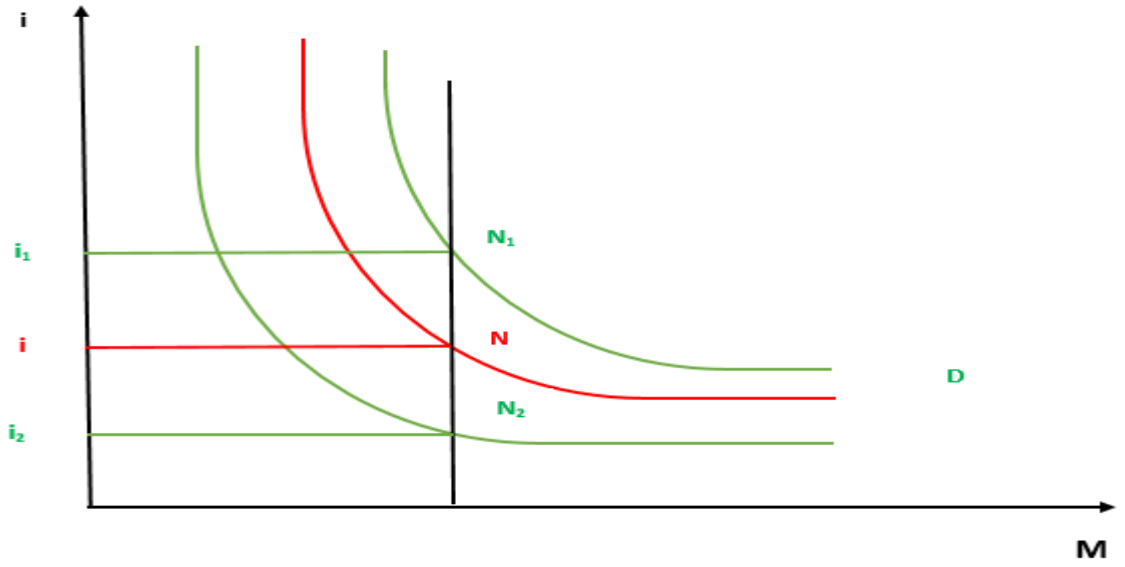

المصدر: علي كنعان ،النقود و الصيرفة و السياسة النقدية، ب ط ، دمشق،2011 ،ص111

[1] علي كنعان ،النقود و الصيرفة و السياسة النقدية، ب ط ، دمشق،2011 ، ص111.

يلاحظ من خلال الشكل رقم –1– بأن عرض النقد عديم المرونة لأنه عند سعر الفائدة i تكون كمية النقود M، وعندما يرتفع سعر الفائدة إلى i_1 فإن عرض النقد هو نفسه M، وعندما ينخفض سعر الفائدة إلى i_2 يبقى عرض النقد نفسه وهذا يعود للسلطات النقدية لأنه في الفترة القصيرة لا تزيد عرض النقد، بل تتحكم بسعر الفائدة لكي تضبط عرض النقد، بينما في الفترة الطويلة يمكن زيادة عرض النقد حسب الحالة الاقتصادية.

*** تقدير النظرية النقدية الكينزية:**

ظهرت أفكار النظرية الكينزية في ظروف الكساد العظيم 1929– 1933 عندما لم تستطع الأفكار الكلاسيكية إيجاد الحلول المناسبة لأزمة الكساد، لأن الكلاسيك يعتقدون بأفكار لو طبقت لأنتجت الكساد، لذلك لم يفكروا بعكس هذه الأفكار، وكانت الظروف مناسبة، لكي يفكر كينز بشكل معاكس حيث فكر بالطلب بدل العرض، وبالمالية العامة بدلا عن السياسة النقدية، وبالتشغيل غير الكامل بدلا من تلقائية تحقيق التشغيل الكامل، وفكر بالدخل والتوزيع بدلا من عفوية السوق وجهاز الثمن.

لقد أحدثت أفكار كينز ثورة في عالم الإقتصاد في الثلاثينات من القرن العشرين لأنها وجدت العلاج المناسب للأزمة العامة للرأسمالية.

مما تقدم يمكن القول بأن الأفكار النقدية الكينزية قدمت للإقتصاد العالمي وصفات جديدة، ساعدته على الإنطلاق وقد تم توجيه التقدير التالي[1]:

1– وضح الكلاسيك بأن زيادة كمية النقود M سوف تؤدي لزيادة المستوى العام للأسعار مع فرض ثبات سرعة التداول النقدي والمبادلات، بينما ترى الكينزية بأن زيادة كمية النقود سوف تشجع على الاقتراض وتشغيل الشركات العاطلة عن العمل، فإذا كان الاقتصاد في مرحلة ما دون التشغيل الكامل فإن زيادة عرض النقد سوف تدفع المنظمين للحصول على القروض وتشغيل الموارد والعمال ويمكن أن يصل الإقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل، بعد هذا المستوى فإن أي زيادة في الإنتاج تؤدي لزيادة الأسعار، ولا نعزو السبب لكمية النقود، بل للتنافس بين المنظمين في مرحلة التشغيل الكامل.

2 – يرى الكلاسيك بأن سعر الفائدة ثمنا للإدخار، بينما يرى كينز بأن سعر الفائدة يتحدد عند تقاطع منحنى العرض مع منحنى الطلب، ويتوقف طلب النقود على التفضيل النقدي للأفراد الذي يرتبط بدوافع (المبادلات، الإحتياط و الطوارئ، المضاربة).

[1] علي كنعان، النقود و الصيرفة و السياسة النقدية، مرجع سابق، ص 111.

أي كلما زاد طلب الأفراد للسيولة كلما إرتفع سعر الفائدة، وبالمقابل إذا إنخفض طلب الأفراد على السيولة انخفض سعر الفائدة [1].

3- وضح كينز بأن العلاقة عكسية بين سعر الفائدة وأسعار السندات، فإذا ارتفع سعر الفائدة انخفضت أسعار السندات، وبالمقابل إذا انخفض سعر الفائدة ارتفعت قيمة السندات ويحصل مايسمى (مصيدة السيولة) أي عند سعر فائدة منخفض يزداد الطلب على النقود بهدف المضاربة.

4- يرى الكلاسيك بأن النقود تؤثر على الأسعار، بينما يرى كينز بأن كمية النقود تؤثر على مستوى الدخل والتشغيل.

*** الإنتقادات الموجهة للنظرية:**

- ✓ لقد إعتبر كينز سعر الفائدة ظاهرة نقدية يتحدد بنقطة إلتقاء منحنى عرض النقد مع منحنى الطلب على النقود بدافع السيولة، دون أن يدرس أثر زيادة الدخل على سعر الفائدة، لأن زيادة الدخل أو إنخفاضه يؤثر بشكل مباشر على سعر الفائدة.
- ✓ قام كينز بدراسة العوامل المؤثرة على سعر الفائدة في الأجل القصير، ولم يتناول العوامل التي تحدد سعر في الأجل الطويل، ويكون قد استبعد عنصر الزمن لذلك وصفه البعض من الكلاسيك الجدد(تحليل ستاتيكي) لايوجد فيه عنصر الحركية.
- ✓ لم يدرس كينز العوامل الإستهلاكية وتطور عادات الإستهلاك والتقدم التقني لأنها عوامل تؤثر على الإنتاج وعلى الدخل ومن ثم تؤثر على سعر الفائدة وكمية النقود.
- ✓ إذا أراد البنك المركزي تخفيض سعر الفائدة بهدف تشجيع الإستثمار فإن سيطرة حالة مصيدة السيولة تمنعه من تحقيق هذا الهدف لأن الأفراد سوف يحتفظون بكل النقود الإضافية وبالتالي لايحصل تشجيع للإستثمار وتكون مصيدة السيولة قد وقفت عقبة كأداء أمام تشجيع الإستثمار وزيادة الإنتاج الحقيقي[2].

المطلب الثاني: تأثير مضاعف النقود على العرض النقدي في إطار السياسة النقدية

تعتبر كل من السياسة النقدية والمضاعف النقدي عناصر أساسية لتحديد طبيعة العلاقة بين الأهداف المسطرة من قبل السياسة النقدية وحركة العرض النقدي.

[1] علي كنعان، النقود و الصيرفة و السياسة النقدية ، مرجع سابق، ص .112.

[2] المرجع نفسه ، ص 116.

أولا: مفهوم مضاعف النقود

مضاعف النقود هو المقدار الذي يقيس الكمية التي يزيد بها عرض النقود عند زيادة الأساس النقدي بوحدة واحدة، أي هو الذي يفسر ما هو مبلغ النقود الموزع من طرف البنوك ابتداء من القاعدة النقدية التي يخلقها البنك المركزي، ويعبر عنه بالعلاقة التالية [1]:

مضاعف النقود = 1 / نسبة الاحتياطي الإلزامي

التغير في عرض النقد = المضاعف * المبلغ الأساسي

فهو يقيس مقدرة البنوك في خلق النقود والتأثير على حجمها داخل الاقتصاد الوطني، ويتم ذلك خلال عملية خلق الودائع.

فإذا أودع شخص مبلغ معين في بنك، فإن البنك يستطيع اقراض هذا المبلغ إلى شخص آخر وتتوقف مقدرة البنك على الاقراض على نسبة الاحتياطي القانوني أو الإلزامي التي يقررها البنك المركزي، وهي نسبة من الودائع يجب أن يحتفظ بها البنك التجاري في خزانته أو لدى البنك المركزي، فإذا ارتفعت هذه النسبة قلت مقدرة البنوك على خلق الائتمان، أما إذا انخفضت هذه النسبة زادت مقدرة البنوك على منح الإئتمان.

وإذا فرضنا أن الشخص الذي أخذ القرض من البنك يسقوم بايداعه مرة أخرى بالبنك، فسيقوم البنك باقراضه مرة ثانية، وهكذا فإن المبلغ المودع للمرة الأولى قد أوجد قابلية للإقراض لدى البنك التجاري[2].

المطلب الثالث: آلية تأثير عرض النقود من خلال السياسة النقدية

تعمل السياسة النقدية على تحقيق الأهداف الإقتصادية المسطرة من قبل السياسة الاقتصادية، والتي ترمي إلى تحقيق الإستقرار الإقتصادي على الصعيد الكلي والجزئي وذلك من خلال العديد من القنوات التي تمكنها من التأثير على المتداول النقدي، والتي من أهمها:

الفرع الأول: عن طريق عمليات السوق المفتوحة

من خلال هذه الأداة يستطيع البنك المركزي الدخول إلى الأسواق المالية بهدف التأثير على حجم وسعر المتداول من الأوراق المالية داخل السوق عندما يدخل البنك المركزي بائعا للأوراق المالية فإنه وفي هذه

[1] كلثوم صافي، أثر الإتفاق الحكومي وعرض النقود على اتجاهات الواردات تطبيق على حالة الجزائر في الفترة 2010/1990، شهادة الماجيستير، كلية علوم الإقتصادية وعلوم التسيير و علوم التجارية، جامعة وهران، 2014 /2015، ص49.

[2] المرجع نفسه، ص49.

الحالة يكون هناك إنخفاض في السيولة والعكس بالعكس، وهذا التأثير على حجم السيولة بدوره يؤثر على كمية النقود عن طريق ما يسمى بمضاعف النقد[1].

- ففي حالة التضخم فإن البنك المركزي سيعمل على إمتصاص العرض النقدي الفائض والحد من الائتمان، فإنه وفي هذه الحالة سيقوم ببيع الأوراق المالية مقابل قيام البنوك التجارية بدفع ثمنها نقدا، فتنخفض بذلك إحتياطات البنوك وبالتالي تقل قدرتها على منح الإئتمان مما يقلل من حجم الإستثمار والدخل والعمالة، وتنخفض أسعار السندات ويرتفع سعر الفائدة.
- عندما يتبع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية للخروج من حالة الركود فإنه يقوم بشراء كمية من الأوراق المالية بهدف ضخ كمية من النقود للبنوك التجارية، فترتفع الإحتياطات النقدية لهذه البنوك، وبالتالي فإن حجم القروض سيزداد نتيجة توفر سيولة إضافية، هذه الوضعية سينتج عنها إنخفاض سعر الفائدة بسبب زيادة عرض النقود تحدث إنخفاضا في سعر الفائدة، مما يرفع من حجم الإستثمار والدخل والعمالة.

الفرع الثاني: عن طريق معدل إعادة الخصم

يعتبر سعر إعادة الخصم بالنسبة للبنوك التجارية تكلفة الأموال التي تقترضها من البنك المركزي لتعزيز إحتياطاتها كما هو الشأن بالنسبة لسعر الفائدة على القروض بالنسبة للأفراد والمؤسسات، وتستند سياسة إعادة الخصم في منح القروض على أمرين، إما تحديد سقف معين لإعادة الخصم أو سعر إعادة الخصم[2].

فالأول يكون عندما يلجأ البنك المركزي إلى وضع سقف للإقراض وذلك للحد من قدرة البنوك التجارية على خلق النقود ومنح الإئتمان، أما الثاني فيلعب من خلاله سعر إعادة الخصم دور المحرك الرئيسي أو المركزي للإقراض حيث يعد القاعدة التي تأخذ بها البنوك التجارية لوضع أسعار الفائدة على الإقراض وتضيف إليه مختلف العمولات وعلاوة الخطر، غير أن تحديد هذا المعدل يرتبط بظروف سوق القروض، فإذا أرادت السلطات النقدية التوسع أو تقييد حجم الإئتمان فإنها تلجأ إلى خفض أو رفع معدل الخصم، ومن ثم فإن هذه السياسة تؤدي إلى التأثير في حجم القروض للبنوك، فعندما يلجأ البنك المركزي إلى التخفيض من هذا السعر فإنه يرغب في زيادة حجم الإئتمان، أما عند قيامه برفع هذا السعر فإنه يهدف من خلال ذلك إلى تقييد حجم الإئتمان، وبالتالي فإن فعالية هذه الأداة من أدوات السياسة النقدية تتحدد وفقا للتأثيرات التي يحدثها التغير في معدل إعادة الخصم على كمية وسائل الدفع من جهة، وعلى أسعار الفائدة في الإقتصاد القومي، غير أن فعالية هذه الأداة قد تقلص التعامل بها خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية.

[1] علية عبد الباسط عبد الصمد، دور نمو عرض النقود في نمو القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 2012/1990، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الإقتصادية وعلو التسيير والعلوم التجارية ، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2018/2017، ص 29.

[2] المرجع نفسه، ص 31.

الفرع الثالث: عن طريق معدل الإحتياطي الإجباري

يقوم البنك المركزي في هذه الحالة بإلزام البنوك التجارية بالإحتفاظ بنسبة معينة من الودائع في شكل إحتياطات لدى البنك المركزي، دون أن يحصل مقابل ذلك على فوائد، وتأتي آلية عمل هذه الأداة من خلال رغبة البنك المركزي في الحد من قدرة البنوك على خلق النقود أو توسعها[1].

ترتبط فعالية هذه الأداة بمدى فعالية ومرونة الجهاز المصرفي، ومدى إستجابة القطاعات الإنتاجية للتغيرات المعتمدة من طرف السلطات النقدية، كما تعتبر هذه الأداة أقل كلفة في التحكم في عرض النقود مقارنة بالأداتين السابقتين، ذلك أن تأثيرها على كمية النقود المتداولة لايرتبط بقرار البنوك التجارية، كما أنها لاتحتاج في تنفيذها إلى رغبة الجمهور ببيع وشراء السندات أو إلى أسواق مالية متطورة، لذلك فهي تساعد أكثر الدول المتخلفة والنامية، على عكس الدول المتقدمة التي تساعد على إستخدام عمليات السوق المفتوحة، كما تعتبر هذه السياسة أكثر فعالية من السياسات الأخرى في أوقات التضخم ذلك أن البنوك التجارية لاتجد وسيلة للإستجابة لتعليمات البنك المركزي في المهلة المحددة لها لرفع الإحتياطي النقدي من أجل إمتصاص الفائض من المعروض النقدي إلا عن طريق خفض القروض والإستثمارات وخفض حجم الودائع، أما في أوقات الكساد فإن تخفيض نسبة الإحتياطي لاتكون لها فعالية كبيرة في تشجيع طلب القروض نظرا لانتشار حالة الكساد لذلك يجب أن تصاحب هذه السياسة إجراءات أخرى تشجع زيادة طلب القروض[2].

[1] علية عبد الباسط عبد الصمد، دور نمو عرض النقود في نمو القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 2012/1990، مرجع سابق، ص 32.

[2] علية عبد الباسط عبد الصمد، مرجع سابق، ص 33.

المبحث الثالث: أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية

يمارس البنك المركزي دور كبير في تحقيق الاستقرار النقدي، لذلك فإن موضوع استقلالية البنك المركزي يعد من أهم وأكثر المواضيع التي حظيت بأهمية كبيرة في الدراسات الإقتصادية، لذلك سوف نتطرق في هذا المبحث إلى عناصر منها المفاهيم المتعددة للاستقلالية البنك المركزي، وأهم معايير استقلاليته وإلى إستراتيجية البنك المركزي في تحقيق فعالية السياسة النقدية.

المطلب الأول: مفهوم استقلالية البنك المركزي

يشمل مفهوم استقلالية البنك المركزي عدة مفاهيم تتمثل في:

المفهوم الأول: يتمثل في عزل السياسة النقدية عن الضغط السياسي اليومي المستمر، المتمثل في تعيين نوع من القواعد للسياسة النقدية يتحتم إتباعها حتى وإن كانت هذه القواعد تحد من حرية البنك المركزي في التصرف عند إدارته للسياسة النقدية إلا أنها تضمن عدم وجود أي تدخل من السلطة السياسية وتضمن له استقلالا عنها [1].

المفهوم الثاني: إستقلالية البنك المركزي تعني حرية البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية دون الخضوع للإعتبارات أو التدخلات السياسية من قبل الحكومة من خلال منحه حرية التصرف بشكل تام في رسم وتنفيذ سياسته النقدية، وهي بهذا لا تعني الانفصال التام بين البنك المركزي والحكومة وإنما يكون هناك اتفاق وتنسيق في تحديد أهداف السياسة النقدية بينهما [2].

المفهوم الثالث: استقلالية البنك المركزي مرتبطة باستقلالها في إدارة السياسة النقدية بعيدا عن تدخل السلطة التنفيذية بما لا يسمح بتسخير السياسة النقدية لتمويل العجز في الموازنة العامة، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع التضخم، وترتبط استقلالية البنك المركزي بطبيعة أهداف السياسة النقدية، فبقدر ما تكون ملتصقة بهدف استقرار الأسعار بقدر ماتكون مستقلة، وعندما يكلف بأهداف أخرى، فذلك يحد من استقلاليته[3].

ومنه نستنتج أن إستقلالية البنك المركزي هي إتاحة حرية إستخدام أدوات السياسة النقدية واستقلالية تعليمات وأوامر البنك المركزي عن الحكومة والبرلمان.

---

[1] عياش قويدر، ابراهيمي عبد الله، أثر استقلالية البنك المركزي عل أداء السياسة النقدية حقيقية ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات اقتصادية، واقع التحديات، جامعة أغواط، ص 57.

[2] خلق محمد حمد الجبوري، دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق لأهذاف السياسة النقدية مع الإشارة إلى التجربة العراقية في ضوء قانون البنك المركزي العراقي رقم56 لسنة 2004 ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية، المجلد 7، العدد 23، 2010 ، ص 73.

[3] عزوز علي، قياس إستقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحثيثة ، مداخلة في إطار المؤتمر العلمي الدولي الثالث حول :اصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 12/11 مارس2008، ص 3.

المطلب الثاني: معايير استقلالية البنك المركزي

ترتيب البنوك المركزية تبعا لدرجة استقلالية كل منها يعتمد على المعايير التالية:

1. شروط تعيين وإنهاء الخدمات المحافظة السلطة النقدية ومجلس إدارته.

2. مدى إنفراد مركزي في وضع السياسة النقدية وصياغتها.

3. أهداف البنك المركزي وأهمية النسبية لاستقرار أسعار بينها.

4. الحدود الموضوعة على إقراض البنك المركزي للخزينة العمومية (الحكومة)[1].

في حين ذهب الآخرين إلى إعتبار البنك المركزي مستقلا إذا ما توافر فيه ما يلائم لدى مؤشرات قياس درجة استقلالية البنك المركزي والمتمثلة في:

– مدى طول مدة تعيين المحافظ مقابليتها للتجديد.

. الهيئة المعينة لمحافظ (مجلس البنك المركزي/ الهيئة المشتركة بين المجلس البنك والحكومه والبرلمان/ الحكومة. .....).

. إمكانية إقصاء المحافظ ومدى إمكانية ممارسته لمهام أخرى وماهية الجهة المخولة لها إصدار الإذن بذلك.

. مدى إنفراد البنك المركزي بصياغة السياسة النقدية (وحده أو مع الحكومة) .

. الجهة المخولة بحال التعارض في مجال السياسة النقدية (يعود إليه القرار الأخير أو إلى المحكمة العليا/ البرلمان/ أو الهيئة المعينة).

. مدى مساهمة البنك المركزي في إعداد الميزانية العامة للدولة.

. أهداف البنك المركزي الوسيطية (الهدف الوحيد/ المتعددة/ عدم التصريح بالأهداف) .

. معدل إمكانية منح قروض للخزينة العمومية (الحكومة) وشروط انتهاج ذلك (طبيعة القروض و حدود الاقتراض الممكن منحه)[2] .

[1] بن نافلة ، تقييم السياسة النقدية في الجزائر دراسة قياسية للقترة الممتدة من 2014/1980 ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و علوم التجارية ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، 2018/2017 ، ص 52.

[2] بن نافلة ، تقييم السياسة النقدية في الجزائر دراسة قياسية للقترة الممتدة من 2014/1980 ، مرجع سابق ، ص 53

المطلب الثالث: إستراتيجية البنك المركزي في تحقيق فعالية السياسة النقدية

يعتبر البنك المركزي الدعامة الأساسية للهيكل النقدي والمالي في كل أقطار العالم، كما أن إستقلالية البنك المركزي تسهم بفاعلية في خلق توقعات إيجابية بهدف الإبقاء على إستقرار الأسعار من خلال إنعكاسها على مصداقية وشفافية وفعالية السياسة النقدية.

الفرع الأول: مفهوم فعالية السياسة النقدية

تعني فعالية السياسة النقدية The Effective Ness of Monetary مدى قدرة السياسة النقدية في التأثير على مجمل النشاط الإقتصادي بغية تحقيق الأهداف التي تسعى إليها السلطة النقدية[1].

وينصرف مفهومها إلى بحث الكيفية التي تستطيع السلطة النقدية (البنك المركزي) التأثير في مستوى النشاط الإقتصادي بغية الوصول إلى أهداف معينة ودرجة هذا التأثير، وترتبط هذه الفعالية أيضا بمدى التوفق أو إختيار الوقت الملائم لاستخدام هذه الأدوات في معالجة الأوضاع الإقتصادية والنقدية غير المرغوب فيها، أي أنها لا ترتبط بكيفية إستخدام الأدوات وإنما ترتبط بمدى إمكانية تحقيق النتائج المتوقعة من هذا الإستخدام.

الفرع الثاني: دور البنك المركزي في تحقيق فعالية السياسة النقدية

يستهدف البنك المركزي مجموعة من المتغيرات تقع بين أدواته وبين أهدافه تسمى بالإستهدافات الوسيطية Inter médiate Target وهي نوعان [2]:

النوع الأول: كمي ويشمل مختلف مستويات الكتلة النقدية M1،M2،M3، ...M4أو المقابلات لهذه المستويات من القرض النقدي(القروض الداخلية مثلا).

النوع الثاني: فهي متغيرات سعرية تشمل أسعار الفائدة طويلة أو قصيرة الأجل أو أسعار الصرف، ويكون لهذه المتغيرات أثر مباشر على هدف إستقرار الأسعار.

ولا يمكن لهذه الإستهدافات أن تتأثر مباشرة بأدوات السلطة النقدية لذا يتم إختيار مجموعة أخرى من المتغيرات تعرف بقنوات إبلاغ السياسة النقدية " ."Channels of monetary Policy

[1] عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي، سلسلة الدراسات الإقتصادية، مجموعة النيل العربية، القاهرة ، ط 1، 2003، ص 91.

[2] طيبة عبد العزيز ، سياسة إستهداف التضخم كاسلوب حديث للسياسة النقدية دراسة حالة الجزائر للفترة 2003/1994 ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، ص ص 56 55.

وتحاول السلطة النقدية تحقيق هدفها النهائي المتمثل في استقرار الأسعار(الحد من التضخم) من خلال التأثير على مجموعتين من المتغيرات هما:

الأهداف الوسيطية، وقنوات إبلاغ السياسة النقدية، حيث يستعين البنك المركزي بهذه المتغيرات لإحداث أثر عليها لما لها من علاقة وتأثير على الهدف النهائي لانستطيع الوصول إلى أهدافه عن طريق أدواته المباشرة، تعرف بوسائل إنتقال السياسة النقدية.

الفرع الثالث: العوامل التي تزيد من فعالية السياسة النقدية

من أهم هذه العوامل[1]:

- أن تهدف السياسة النقدية للتأثير على الحجم المتاح من الإئتمان وعلى تكلفته وشروط منحه وليس وفقا لرغبات الحكومة أو رجال الأعمال من أجل تحقيق هدف الإستقرار الإقتصادي.
- أن تكون السياسة النقدية مباشرة ودقيقة وسهلة الفهم وغير مفصلة.
- أن لا تتأثر السلطة النقدية بالشكوك التي تثار حول فعالية بعض أدوات السياسة النقدية.
- أن تكون السياسة النقدية فورية، وأن يتم تطبيق القاعدة "الإجراء النقدي المناسب في الوقت المناسب".

[1] محمود حامد محمود، الإقتصاد النقدي، دار حميثرا للنشر والترجمة، بدون ط، مصر، 2017،ص 278.

خاتمة الفصل:

من خلال ما تطرقنا إليه سابقا توصلنا إلى أن العرض النقدي هو مجموعة أدوات الدفع السائلة والمتداولة، وتتألف من عدة مكونات منها النقود أي العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي،و شبه النقد أي الأصول التي لايمكن وضعها مباشرة قيد التداول منها الودائع لأجل، وودائع على الدفتر.و تتمثل محددات العرض النقدي في المصارف والتي تؤثر على التوقعات و حجم الاحتياطات، أما القاعدة النقدية فتعين محددات خلق النقود في البنوك، أما البنك المركزي يؤثر على حجم النقود في الإقتصاد،أما سلوك المودعين فيؤثر على على المعروض النقدي من خلال حجم الودائع الأولية والودائع الآجلة و الودائع الجارية ... التي بدورها تقوم بالتأثير على العرض النقدي بالإيجاب أو بالسلب، و تحاول النظرية النقدية توضيح الدور الذي يمكن للنقود أن تقوم به من خلال النظرية الكنزية و النظرية الكمية للنقود التي كانت موجهة لهم الكثير من الإنتقادات،وكانت آلية تأثير عرض النقود من خلال السياسة النقدية عن طريق عمليات السوق المفتوحة، و معدل إعادة الخصم، و معدل الإحتياطي الإجباري،وتعرضنا إلى دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي .

كما توصلنا إلى أن استقلالية البنك المركزي لا تخضع إلى مقياس معين ولكنها تتخذ أشكال مختلفة، وتعرضنا إلى أهم معايير استقلالية البنك المركزي و استراتيجية البنك المركزي في تحقيق فعالية السياسة النقدية.

الفصل الثالث: تطور السياسة النقدية ودورها في ضبط المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2010- 2017)

الفصل الثالث: تطور السياسة النقدية ودورها في ضبط المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)

تمهيد:

بعد أن تطرقنا في الفصل الأول إلى عموميات حول السياسة النقدية ووظائفها، أهدافها، وأدواتها.وتطرقنا إلى مفاهيم حول عرض النقود وإستقلالية البنك المركزي في الفصل الثاني .قد خصصنا هذا الفصل لدراسة حالة الجزائر، وذلك من خلال محاولة إسقاط الجوانب النظرية على الجزائر لمعرفة مدى فعاليتها وإلى أي مدى ساهمت في تحقيق ذلك .من أجل ذلك، وضعنا هذا الفصل تحت عنوان تطور السياسة النقدية ودورها في ضبط المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة(2010-2017).

وبهدف التعرف على واقع السياسة النقدية ومدى مساهمتها في ضبط المعروض النقدي في الجزائر، قسمنا هذا الفصل التطبيقي إلى ثلاث مباحث، وهي كالآتي:

المبحث الأول: عموميات حول البنك المركزي الجزائري وإستقلاليته.

المبحث الثاني: مسار السياسة النقدية في الجزائر.

المبحث الثالث: تطور المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2010-2017).

الفصل الثالث: تطور السياسة النقدية ودورها في ضبط المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)

المبحث الأول: عموميات حول البنك المركزي الجزائري و إستقلاليته

يعتبر النظام المصرفي الجزائري نتاج عدة تحولات تمت عبر مراحل عقب الإستقلال، وقد عملت الجزائر على القيام بإصلاح هذه المنظومة عبر مجموعة من المحطات، وذلك بإصدار مجموعة من القوانين حكمت تأسيس البنك الجزائري وتحديد مهامه إبتداءا من القانون 62-12المتعلق بإنشاء البنك المركزي، وصولا إلى القانون 12-86 الذي أعاد بعض صلاحيات البنك المركزي، وأخيرا الأمر 11-03 الصادر سنة 2003 المتعلق بالنقد والقرض.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم و وظائف البنك المركزي الجزائر

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى أهم المراحل التي مر بها إنشاء البنك المركزي الجزائري، وأيضا مفهومه، وصولا إلى أهم الوظائف التي وكلت له.

الفرع الأول: نشأة البنك المركزي الجزائري

تأسس هذا البنك بموجب القانون رقم 144/62 بتاريخ 13 ديسمبر 1963، وهو على شكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلالية المالية، قدر رأس مال البنك آنذاك ب40 فرنك وهو ملك للدولة. يتم تعيين كل من المحافظ والمدير العام و كذا مجلس الإدارة وفق مرسوم من رئيس الجمهورية و باقتراح من وزير الإقتصاد، والبنك لايتعامل مع الأفراد ولا مع المنشآت بل يتعامل مع المصارف و مع الدولة الممثلة بالخزينة العمومية[1].

وقد أوكلت للبنك المركزي كل المهام التي تختص بها البنوك المركزية في كل دول العالم. فهو المسؤول عن إصدار النقود، وتحديد معدل إعادة الخصم وكيفيات إستعماله، والبنك المركزي حسب قانون تأسيسه هو بنك البنوك ويجعله ذلك مسؤول عن السياسة النقدية والسياسة الإقراضية. وهو أيضا بنك الحكومة ويحتم عليه ذلك أن يقدم تسهيلاته لها بواسطة إعطاء تسبيقات للخزينة أو إعادة خصم سندات مكفولة من طرفها .والحقيقة أن النصوص قد بينت بدقة ووضوح هذه المسؤوليات ولكن الوقائع أثبتت أن البنك المركزي لم تكن له سلطة فعلية تسمح له بتكريس هذه المهام في الميدان. فالبنوك التجارية كانت تحت سلطة وزارة المالية وليس تحت سلطته كبنك للبنوك. كما أن الخزينة لم تكن فقط لا تخضع إلى سلطته، بل كانت سببا مباشرا في التوسع النقدي، وعنصرا رئيسيا في رسم السياسة الإقتراضية وتنفيذها. ولذلك نجد في

[1] بوكرة كميلية، تأثير إستقلالية البنك المركزي على فعالية تنفيذ السياسة النقدية دراسة حالة بنك الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، 2010/2009، ص164.

الواقع أن الروح التي تبرر وجود البنك المركزي كمؤسسة مسؤولة عن تسيير الوضع النقدي قد تم تحويلها عمليا إلى مؤسسات أخرى[1].

الفرع الثاني: مفهوم البنك المركزي الجزائري

تعرف المادة(11) من قانون النقد والقرض البنك المركزي على أنه"مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي" وأصبح يسمى في تعامله مع الغير "بنك الجزائر[2]."

الفرع الثالث: وظائف بنك المركزي الجزائري

تتلخص وظائف بنك الجزائر حسب ما هو موضح بالأمر 03-11 في النقاط التالية:

1 .الإصدار النقدي: تحتكر الدولة إصدار النقود عبر التراب الوطني، وتمنح ممارسة هذا الامتياز لصالح بنك الجزائر الذي يقوم بعملية الإصدار والتي يراعي فيها شروط التغطية المحددة بالعناصر التالية:

-السبائك الذهبية والنقود الذهبية.

-العملات الأجنبية.

-سندات الخزينة .

-سندات مقبولة تحت نظام إعادة الخصم أو الضمان أو الرهن [3].

وبذلك فإن عناصر التغطية التي يصدر في مقابلها بنك الجزائر النقود القانونية تتمثل فيما يحوزه من أرصدة من الذهب والعملات الأجنبية، والقروض للخزينة العمومية والقروض للاقتصاد.

2 .بنك الحكومة: بصفته بنكا للحكومة يقوم بنك الجزائر بالعمليات التالية :

أ- الوكيل والمستشار المالي للحكومة: حيث يعتبر بنك الجزائر مستشارا للحكومة ووكيلا لها تلجأ إليه في القضايا المتعلقة بالجوانب المالية والنقدية للدولة، سواء في معاملاتها و التزاماتها المالية المحلية والأجنبية، أو في النصوص القانونية ذات الصلة التي تقوم بإصدارها أو حول

[1] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 7،الجزائر، 2011/2010، ص 186.

[2] المادة 11 من قانون النقد والقرض.

[3] شوادر حمزة، علاقة بنوك المشاركة بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية"دراسة تطبيقية حول علاقة بنك الجزائر ببنك البركة الجزائري"،العلوم الإقتصادية، شهادة الماجستير ،جامعة فرحات عباس سطيف، 2007/2006، ص205،204.

التزامات مختلف القضايا المتعلقة بالمالية العامة واستقرار الأسعار والتنمية الاقتصادية. كما يشرف على رسم السياسة النقدية وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها، وإليه تسند مهمة تسيير احتياطيات الصرف. كما يقوم بتمويل الخزينة العمومية في شكل مكشوفات بالحساب الجاري لا تتجاوز في حدها الأقصى 10%من إيرادات الميزانية السابقة للدولة وتستحق في فترة لا تتعدَّ 240 يوما متتاليا أو غير متتال في غضون سنة تقويمية واحدة.

ب-ممثل الحكومة أمام الهيئات المالية الدولية: حيث يقدم بنك الجزائر بحكم مجال نشاطه وخبرته، المساعدة للحكومة في مختلف الاتفاقيات والتعاملات التي تربطها بمختلف المؤسسات والهيئات المالية الأجنبية، وله أن يمثلها في مختلف المؤسسات المالية و المؤتمرات الدولية .

ج- بنك البنوك: بصفته بنكا للبنوك فإن بنك الجزائر يقوم بالعمليات التالية :

1. الإشراف على تنظيم الجهاز المصرفي: بصفته بنكا من الدرجة الأولى يعمل بنك الجزائر على وضع مختلف الإجراءات والتعليمات ويقوم بكل المهام التي تتعلق بتنظيم الجهاز المصرفي، والمتمثلة في :

-وضع مختلف المعايير والمقاييس المتعلقة بتنظيم عمليات البنوك: وذلك من خلال تحديد العمليات المصرفية التي تقوم بها البنوك وتبيان طبيعتها، وفرض مختلف المعايير المحاسبية والإجراءات القانونية التي تكفل تنظيم الجهاز المصرفي والرقابة على أنشطته، بالإضافة إلى سلطته في منح الترخيص والاعتماد للبنوك والفروع، الأجنبية أو المحلية، لمزاولة النشاط المصرفي في الجزائر.

-الرقابة المكتبية والميدانية على حسابات المصارف: حيث تقوم اللجنة المصرفية بدراسة مختلف البيانات التي ترسلها البنوك إلى بنك الجزائر، كما أن لها الحق في مراقبة ميدانية على البنوك- .القيام بعملية المقاصة بين البنوك وتنظيمها.

2. دور المقرض الأخير للجهاز المصرفي: يقوم بنك الجزائر بالوظيفة التقليدية للبنوك المركزية كملجأ أخير لتمويل الجهاز المصرفي، وذلك عبر مجموعة من الصيغ كالتسبيقات والقروض المكفولة بضمانات محددة، وذلك خلال فترة استحقاق لا تتجاوز سنة واحدة، كما يقوم بنك الجزائر بعمليات الخصم وإعادة الخصم وبيع وشراء السندات والأوراق المالية المنصوص عليها في الأمر 03-11 [1].
3. الرقيب على النشاط الائتماني للمصارف: حيث مُنحت لبنك الجزائر تحديد السياسة النقدية والإشراف عليها وتقييمها، فإنه يعمل على تحديد الأهداف المتعلقة بالرقابة النقدية والقرضية واستخدام النقد،

[1]شوادر حمزة، علاقة بنوك المشاركة بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية"دراسة تطبيقية حول علاقة بنك الجزائر ببنك البركة الجزائري"،مرجع سبق ذكره، ص205،204.

ووضع قواعد الوقاية في سوق النقد والعمل على على تفادي مختلف مخاطر الاختلال فيه، ولا يتأت ذلك إلا من خلال الرقابة على البنوك والتحكم في قدرتها على التوسع الائتماني الذي تقوم به .من خلال ما سبق يظهر أن بنك الجزائر أخذ بكل الوظائف التقليدية للبنوك المركزية، سواء بصفته بنكا للحكومة أو بنكا للبنوك، أو المحتكر للإصدار النقدي .

وفي جانب الثاني منحه القانون بنص الأمر 03-11 أو القانون السابق 09-10 المتعلقين بالنقد والقرض السلطة في تحديد السياسة النقدية والإشراف عليها ومتابعة تنفيذها، ووفَّرا له مجموعة من الآليات الرقابية والأدوات المساعدة في ذلك[1].

المطلب الثاني: مفهوم إستقلالية بنك الجزائر

لم يكن البنك المركزي غداة الإستقلال يتمتع بكامل إستقلاليته حيث كان تابع للنظام الفرنسي، لذا عملت الجزائر على تحريره من القوانين الفرنسية والعمل على إستقلاليته، وذلك باستحداث عدة قوانين تنص على إستقلالية بنك الجزائر.

1.إستقلالية البنك المركزي الجزائري قبل قانون 09\10:

لم يكن البنك المركزي الجزائري في بدايات الإستقلال دور يعكس حقيقة البنوك المركزية، وهذا لعدم وجود وسائل الرقابة النقدية الفعالة لديه، كاشتراط نسبة السيولة في الموجودات البنك، لأن البنوك العاملة في الجزائر كانت في غنى عنه، إذا كانت تلجأ في حالة احتياجها للتمويل إلى مراكزها الرئيسية في فرنسا، على أساس ان الجزائر لم تخرج من منطقة الفرنك الفرنسي إلا في أكتوبر 1963 .ونظرا لأختيار الجزائر نهج التخطيط المركزي ، فقد صعبت مهمة الجهاز المصرفي الجزائري، نظرا للتداخل الوظيفي الذي حصل بين البنوك و الخزينة العمومية .تأسس البنك المركزي الجزائري بمقتضي القانون رقم 62/144 المؤرخ في 13 ديسمبر 1962 ومول برأسمال قدره 40 مليون فرنك جديد مملوكة بالكامل للدولة، حيث كلف بمهمة الإصدار النقدي، ومراقبة تنظيم الكتلة النقدية وتداولها وتوجيه ومراقبة القرض وإعادة الخصم وتسيير احتياطات الصرف، كما اعتبر المسير للشؤون النقدية للدولة وممولا عنها، لتتعزز السلطة النقدية بإصدار عملة وطنية في 10 أفريل 1964 تحت اسم الدينار الجزائري و التي كانت قيمته مطابقة لقيمة الفرنك

[1] شوادر حمزة، علاقة بنوك المشاركة بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية"دراسة تطبيقية حول علاقة بنك الجزائر ببنك البركة الجزائري"،مرجع سبق ذكره، ص204،205.

الفرنسي[1]، وفي قانون المالية 1965، وضع البنك المركزي كلية في خدمة الخزينة العامة، وهذا بمنحها تسبيقات غير منتهية ولا مشروطة، الشيء الذي قلل من مكانة البنك المركزي آنذاك، فضلا عن تحول المنظومة المصرفية إلى أداة لتطبيق السياسة التي تقررها الحكومة في إطار المخطط الوطني للتنمية .في هذه المرحلة، لم يعط البنك المركزي الجزائري الإستقلالية التي تمكنه من تحديد سياسته النقدية نظرا لسيطرة الخزينة العمومية على الجهاز المالي والنقدي في الجزائر، الشيء الذي جعل مصداقية السياسة النقدية أمرا صعبا، حيث كان النقد يمثل التابع المتغير للخطة المالية، مما جعل الجزائر تدخل في اختناقات اقتصادية اضطرتها إلى عقد اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي، دفعتها إلى إعادة النظر في التشريعات النقدية.

2. إستقلالية البنك المركزي الجزائري بعد قانون 09\10 :

أن واقع الجهاز المضرفي الجزائري بعد صدور قانون النقد والقرض القانون09\10 الصادر بتاريخ 14 أفريل1990 المتمم و المعوض بالأمرية رقم 03-11 بتاريخ 26 أوت 2003 و التشريعات المختلفة المتعلقة بتسيير القطاع المصرفي المحدد من طرف مجلس النقد والقرض التي تكون قد أعطت استقلالية أكبر للبنك المركزي، و حررت البنوك التجاية من قيودها الإدارية .حيث يعد قانون النقد والقرض القانون الوحيد في المجال البنكي والمالي الذي تعرض لكل الجوانب و المجالات التي تخص النقود و البنوك و الذي حدد – : السلطات النقدية بيد مجلس النقد والقرض فيما يخص تكوين وتسيير السياسة النقدية – .إعادة رسم العلاقة مابين (البنك المركزي والبنوك التجارية بالأخص مايتعلق باعادة الخصم وإعادة التمويل) العلاقة مابين النظام البنكي والخزينة الذي حددت مهامه في تسيير جزء من حافظة البنوك الأولية – .عصرنة النظام المصرفي الجزائري و إدخال التكنولوجيا وعصرنة وتنمية نظام المعلومات الخاص بالبنك المركزي[2].

الأمرية 03-11 الصادرة بتاريخ 26 اوت 2003 ماجاءت به هذه الامرية بخصوص البنك المركزي نذكر:

*السماح للبنك المركزي بممارسة أفضل لمهامه وذلك:

√الفصل على مستوى البنك الجزائر مابين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض.

√توسيع مهام مجلس النقد والقرض.

[1]بوزعرور عمار، الجداول حول استقلالية البنك المركزي-حالة بنك الجزائر-، مجلة علوم الإقتصاد و التسيير و التجارة،جامعة سعد دحلب بليدة، بدون عدد، ص 192،192.

[2]منصوري زين، استقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقدية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية -واقع وتحديات- ، جامعة الشلف، ص432،431.

√تدعيم إستقالية لجنة البنوك.

*تدعيم التشاور و التنسيق مابين البنك الجزائري و الحكومة فيما يتعلق بالجانب المالي وذلك:

√إثراء مضمون وشروط التقارير الإقتصادية، المالية، وتسيير بنك الجزائر.

√إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الحقوق و الدين الخارجي.

√تمويل إعادة البناء الناجمة عن الكوارث التي تقع للبلد√ .انسياب أحسن للمعلومات المالية وضمان مالي أفضل للبلد.

المطلب الثالث: معايير إستقلالية بنك الجزائي

تستخدم عدة مؤشرات لقياس درجة استقلالية البنك الجزائر وتدور حول معايير التالية:

1-من حيث سلطة الحكومة في تعيين الأعضاء: نجد أن إدارة البنك يرأسها محافظ يساعده 03 نواب يعينون بموجب مرسوم رئاسي يمنعهم القانون من ممارسة أي وظيفة حكومية أو عمومية أخرى، أما مهامه فتتمثل في:

- تمثيل الدولة في الهيئات المالية الدولية والبنوك المركزية الأجنبية.
- يمضي باسم بنك الجزائر كل الاتفاقيات والميزانيات وحسابات الميزانية.
- ينظم مصالح البنك ويحدد نشاطاته.
- يعين ممثلي البنك المركزي لدى المجالس التابعة لمؤسسات أخرى يراها ذات فائدة .
- يحدد مهام وسلطات نوابه وغيرها من المهام الأخرى.

2-من حيث إدارة السياسة النقدية: يعطي القانون البنك المركزي الصلاحية الكاملة في إدارة السياسة النقدية إذ تنص المادة 35 على أن "بنك الجزائر تتعلق مهمته في مجالات النقد و القرض والصرف بإنشاء وتوفير الشروط اللازمة لتنمية سريعة للاقتصاد بحثا عن الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد. بهذا فهو مكلف بضبط التداول النقدي، التسيير والمراقبة بكل الوسائل لتوزيع القرض والسهر على التسيير الجيد للالتزامات المالية من قبل الخارج وضبط سوق الصرف"، وهذا يوضح لنا السلطة التي أعطاها القانون للبنك في إدارة السياسة النقدية[1].

3- من حيث درجة تدخل الحكومة: يستشار بنك الجزائر من طرف الحكومة حول كل مشروع قانون أو نص يتعلق بالمالية والنقد.كما يمكن للبنك أن يقدم للحكومة كل اقتراح يراه ايجابيا على ميزان

[1]بحوصي مجدوب، استقلالية بنك الجزائر (مؤسسة الرقابة الاولى) بين قانون النقد و القرض 90/10 والأمر 03/11، مجلة الواحات للبحوث والدراسات العدد 16 (2012):08-111، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير جامعة بشار، ص 109،108،107،106.

المدفوعات،حركات الأسعار، وضعية المالية العامة وكل ما يراه مهما لتطوير الاقتصاد. ويقوم بنك الجزائر كذلك بإعلام الحكومة بكل ما يخل بالاستقرار النقدي، ويمكنه أن يطلب من البنوك والمؤسسات المالية والإدارات المالية أن تمده بالإحصائيات والمعلومات التي يراها ضرورية لمتابعة وفهم تطور الوضعية الاقتصادية للنقد والقرض وميزان المدفوعات والمديونية الخارجية. كما يعهد لبنك الجزائر أيضا:

- تحديد معايير عمليات القرض مع الخارج وهو من يمنح القبول عليها ماعدا عندما يتعلق الاقتراض من طرف الدولة أو لحسابها.
- القيام بتركيز كل المعلومات الضرورية لمراقبة ومتابعة الالتزامات المالية اتجاه الخارج ويبلغها إلى وزارة المالية.
- مساعدة الحكومة في علاقاتها مع المؤسسات المالية الدولية وعند الحاجة يمثلها أمام المؤسسات أو في المؤتمرات الدولية.
- المشاركة في المفاوضات الدولية الخاصة بالمدفوعات والصرف والمقاصة فهو المكلف بتنفيذها لحساب الدولة .ورغم ذلك فان الحكومة ممثلة في وزير المالية يمكنها أن تطرح تعديلات على ما يصدر عن مجلس النقد والقرض من قرارات مرة واحدة.

4- من حيث هدف السياسة النقدية: حسب ما نص عليه القانون في مهام مجلس النقد والقرض، للمجلس سلطات باعتباره السلطة النقدية من خلال:

- إصدار النقد كما جاء في المواد 4 و 5 من نفس القانون.
- يحدد ويساير ويتابع ويقيم السياسة النقدية.
- يحدد الأهداف النقدية خا صة فيما يتعلق بتطور المجاميع النقدية و القرض.
- يضع الأداة النقدية وقواعد الحذر للسوق النقدية.
- يحدد أهداف سياسة سعر الصرف وكيفية ضبطه.
- وضع قواعد الصرف وتنظيم سوق الصرف وغيرها من الأعمال.

5-من حيث مساءلة البنك: حدد القانون نقاطا عديدة لذلك فمنها ما تعلق بالسر المهني أو حال ارتكاب أخطاء جزائية [1].

[1] بحوصي مجدوب، استقلالية بنك الجزائر (مؤسسة الرقابة الاولى) بين قانون النقد و القرض 90/10 والأمر 03/11، مرجع سبق ذكره، ص 106،107،108،109.

المبحث الثاني: مسار السياسة النقدية في الجزائر.

إن إنتقال الجزائر من إقتصاد موجه إلى إقتصاد السوق كانت له إنعكاسات معتبرة على السياسة النقدية وعلى أهدافها وأدواتها، وإن الإنتقال من الإقتصاد الإشتراكي إلى الإقتصاد الليبرالي تطلب من الحكومات المتعاقبة القيام بعدة إصلاحات إقتصادية، تمثلت خصوصا في الإصلاح النقدي لسنة 1988، وصولا إلى إصلاح 1990 المتعلق بالنقد والقرض، والذي وضع الإطار القانوني للسياسة النقدية، ووضع مسار تطورها.

المطلب الأول: تطور السياسة النقدية في الجزائر

بالنظر إلى التطورات الاقتصادية والمصرفية في الجزائر عبر المراحل المختلفة يمكن بيان أهم معالم السياسة النقدية وفقا لما يلي :خلال فترة الستينيات إلى بداية السبعينيات لم تكن هناك سياسة نقدية واضحة المعالم وذلك لخصوصية المرحلة التي يمر بها الاقتصاد الجزائري في المجالين النقدي والمالي بشكل خاص، فقد كان هناك اعتماد كبير على ميزانية الدولة في تمويل مختلف الأنشطة الاستثمارية بما ينسجم والمخططات المركزية، الأمر الذي غيب معها آليات السياسة النقدية طيلة هذه المرحلة، حيث تم تسجيل عدم مرونة سعر الفائدة، وتفضيل الإستثمارات الحقيقية على حساب السياسة الائتمانية .أما خلال فترة السبعينيات والتي ساد خلالها المخططين الرباعيين الأول (1970-1973) والثاني (1974-1977)، والتي تميزت بإخضاع دور النقد لسياسة الميزانية وتم إلغاء الحد الأقصى لمساهمات البنك المركزي في تمويل الخزينة العامة للدولة، فبعد أن كانت السلطات الاقتصادية تتبع سياسة التسيير الإداري للائتمان لتمويل النشاط الاقتصادي، أسند هذا الدور لوزارة المالية التي أخذت على عاتقها سلطة النقد والقرض، لضمان تمويل احتياجات المؤسسات العمومية ضمن ما تم تخطيطه مركزيا .كما تم خلال هذه المرحلة إلزام المؤسسات الاقتصادية العمومية بتوطين جميع عملياتها المصرفية لدى بنك واحد، فضلا عن إلزام المؤسسات المصرفية والمالية بالاكتتاب في سندات الخزينة، لتأمين إعادة تمويل هذه الأخيرة، وهو ما يبين لنا غياب آليات السياسة النقدية، فقد ظلت السلطة النقدية بيد السلطات السياسية (وزارتي التخطيط والمالية) بعيدا عن البنك المركزي .[1]أما خلال عقد الثمانينات حيث عرف القطاع المصرفي بعض الإصلاحات كما عرفنا سابقا وما انبثق عن ذلك من اتجاه نحو لا مركزية القرار أحيانا خاصة بصدور قانون القرض والنقد لعام 1986، والذي فصل بين البنك المركزي كسلطة نقدية والبنوك التجارية كبنوك أولية خاصة في مجال السياسة الائتمانية، حيث انبثق عن ذلك مخطط وطني للقرض، ويمكن حينها والبنك المركزي من تحديد أهداف التوسع النقدي وتفعيل

[1] عبد الحق بوعتروس، محمد دهان، أثر التغير في التداول النقدي على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري، مجلة الإقتصاد و المجتمع، العدد6/2010، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري_قسنطينة، ص ص108، 109.

آلية سعر إعادة الخصم وسعر الفائدة ابتداء من عام 1989، ومن ثم توضحت معالم السياسة الائتمانية للبنوك التجارية وتعززت بصدور قانون استقلالية المؤسسات العمومية لعام 1988 القائم على مبدأ المردودية المالية والتجارية في التسيير، كما تم إلغاء إلزامية التوطين لدى البنوك، وتأكيد الدور التمويلي للبنوك التجارية لمختلف الاستخدامات بعيدا عن خزينة الدولة. لكن رغم كل هذه الجهود المبذولة ظلت السياسة النقدية بأدواتها المختلفة محتشمة إلى حد بعيد .بصدور قانون النقد والقرض(09/10) أعيد الاعتبار للبنك المركزي بصفته السلطة النقدية للدولة الجزائرية، حيث أسندت إليه مهام تسيير النقد والائتمان الأمر الذي انعكس على السياسة النقدية المتبعة منذ سنة 1990، حيث تم التجسيد الفعلي لفصل الدائرة المالية عن الدائرة النقدية ، وتم وضع سقف للتمويل بالعجز القابل للاسترداد سنويا، فضلا عن إلغاء الاكتتاب الإجباري للبنوك التجارية في سندات الخزينة، الأمر الذي ترتب عنه تفعيل السوق النقدي وإرجاع السياسة النقدية لمكانتها كأداة ضبط اقتصادية وبعث سياسة ائتمانية فعالة للبنوك التجارية من خلال آلية سعر الفائدة واعتماد الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات التمويلية .لذلك خلال هذه المرحلة بدأت تتضح معالم السياسة النقدية في الجزائر من خلال تفعيل رقابة البنك المركزي على نشاط البنوك التجارية باعتباره بنك البنوك وآخر ملجأ للنظام الائتماني ككل، ومن ثمة أصبح يؤثر على السياسة الائتمانية للبنوك التجارية وما لذلك من آثار على التوسع النقدي في الجزائر .إلا أن دخول الجزائر في إصلاحات اقتصادية شاملة خلال هذه المرحلة من خلال عقد اتفاقيات للدعم والمساندة مع مؤسسات النقد الدولية ابتداء من عام 1989 وإلى غاية عام 1994 ، ضمن شروط معينة أثر على السياسة النقدية المنتهجة خلال هذه المرحلة (التسعينيات خاصة)، وتميزت السياسة النقدية في هذه المرحلة بما يلي [1]:

- الأداء غير الفعال للسياسة النقدية خاصة خلال الفترة (1990-1993) .
- إتباع سياسة نقدية صارمة منذ سنة 1995 بمعدلات فائدة حقيقية بهدف تحفيز الادخار المحلي.
- السعي لتحسين أدوات السياسة النقدية؛ إذ تم إدخال أداة نظام الاحتياطي الإجباري منذ سنة 1994 [2].

-التحول نحو الرقابة غير المباشرة للسياسة النقدية من خلال سياسة السوق المفتوح- (السوق النقدي). من جراء مشروطية صندوق النقد الدولي أصبحت السياسة النقدية وسيلة هامة لإدارة الطلب النقدي .كل تلك القضايا دعمت دور السلطة النقدية وبالتالي فعلت دور السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري، وقد انعكس ذلك على التوازنات النقدية الكلية.

[1] عبد الحق بوعتروس، محمد دهان، أثر التغير في التداول النقدي على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص ص108، 109.

[2] عبد الحق بوعتروس، محمد دهان، مرجع سبق ذكره، ص ص108- 109.

إلا أن معدل تسييل الاقتصاد خلال فترة عقد الاتفاق مع صندوق النقد الدولي عرف انكماشا نتيجة السياسة النقدية الصارمة التي تضمنتها بنود المشروطية .وقد تدعمت سياسة إعادة الخصم التي يمارسها بنك الجزائر منذ سنة 2001 بصدور الأمر 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001، ومن ثم السياسة الائتمانية التي - بصدور الأمر رقم 01 يمارسها البنك المركزي تجاه البنوك التجارية . إن الوقوف على مسار السياسة النقدية الجزائرية يتطلب منا معرفة تطور حجم التداول النقدي بالمفهوم الضيق (M1) والواسع (M2) ومدى انعكاس ذلك على الجانب الحقيقي ممثلا في الناتج الداخلي الخام[1].

المطلب 2: أهداف السياسة النقدية في الجزائر

عرفت الأهداف النهائية للسياسة النقدية عدة تغيرات تبعا لمختلف الإصلاحات التي شهدتها المنظومة البنكية، خاصة بعد صدور قانون النقد والقرض 90/10 و المتمثل في كل من الأمر 03/11 و الأمر 10/04 .وتشير المادة 55 من قانون النقد والقرض إلى هدف السياسة النقدية:

"تتمثل مهمة البنك المركزي في مجال النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للإقتصاد الوطني والحفاظ عليها بإنماء الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الإستقرار الداخلي والخارجي للنقد". حيث تتعدد هذه الأهداف بحسب المادة نفسها لتشمل هدف النمو المنتظم للإقتصاد الوطني إلى جانب التشغيل الكامل، وهدف الحفاظ على الإستقرار الداخلي والخارجي للنقد، حيث نجد في ظل إنعدام الإستقرار في الأسعار لايمكن الحديث عن نمو الإقتصاد بصفة مستقرة ومستمرة[2].

كما نصت المادة 35 من الأمر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 26 أوت 2003، المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض على:"تتمثل مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للإقتصاد مع السهر على الإستقرار الداخلي والخارجي للنقد ." يتضح مما سبق إستخدام مصطلح "سريع" ذو الدلالة الكمية، بدلا من مصطلح "منتظم" ذو الدلالة الكيفية(الوارد في الفقرة الأولى من المادة 55 من قانون النقد والقرض). كما ألغى الأمر 11-03 هدف إنماء

[1] عبد الحق بوعتروس، محمد دهان، أثر التغير في التداول النقدي على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري،مرجع سبق ذكره، ص108، 109،110.

[2] بوشنوف نوال، فتان الطيب، أثر إستقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية في الجزائر، Maghreb Review of Economics and Management, المجلد 4، العدد 2، سبتمبر 2017، ص 106،107.

الطاقات الإنتاجية أي إهمال هدف التشغيل الكامل .واستمر هذا الوضع في تعدد الأهداف النهائية للسياسة النقدية، إلى غاية إصدار الأمر رقم 04-10 بتاريخ 26 أوت 2010[1].

حيث نصت الفقرة الأولى من المادة الثانية منه، المعدلة والمتممة للمادة 35 من الأمر 11-03 على:"تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على إستقرار الأسعار كهدف نهائي للسياسة النقدية، وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو مدعم للإقتصاد مع السهر على الإستقرار النقدي والمالي ."يتضح من نص المادة السابقة، أن استقرار المستوى العام للأسعار هو الهدف النهائي و الوحيد للسياسة النقدية، وبالتالي فإن

هذا التعديل تجاوز القصور الوارد في الأمر 11-03 والمتمثل في تعدد أهداف السياسة النقدية[2].

المطلب 3: أدوات السياسة النقدية في الجزائر .

كما نعلم أن السلطة النقدية قد شرعت في إصلاح السياسة النقدية بتهيئة عدة أدوات غير مباشرة لبنك الجزائر تتماشى مع الحاجة التي يتطلبها الإقتصاد خاصة إقتصاد السوق النقدية، ومن أهم الأدوات التي نادت بها السياسة النقدية في الجزائر مايلي :

الفرع الأول: معدل إعادة الخصم .

إعادة الخصم هي وسيلة يرجع البنك التجاري بموجبها إلى بنك الجزائر للحصول على السيولة مقابل التنازل عن الأوراق التجارية ويعتبر أحد الأدوات الأساسية في السياسة النقدية. يستعمله بنك الجزائر للتأثير في قدرة البنوك التجارية على منح القروض بالزيادة أو النقصان حيث كان بنك الجزائر قبل قانون 10-90 يعامل القطاعات الإقتصادية وفق معيار المفاوضة في منح القروض بتطبيق معدل إعادة خصم خاص بكل قطاع لكن منذ سنة 1992 تم تعويضه بنظام التحديد الموحد لمعدل إعادة الخصم الذي يتم تغييره كل 12 شهر تقريبا ويقوم مجلس النقد والقرض بكيفيات وشروط تحديده. وفي بداية كل سنة يقدم بنك الجزائر لمجلس النقد والقرض التوقعات المتعلقة بتطور المجاميع النقدية والقرض، ويقترح في نفس الوقت أدوات السياسة

[1] شلغوم عميروش، فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000- جوان 2015: دراسة تحليلية، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد الثالث، العدد 1، مارس 2017، ص 36،37.

[2] شلغوم عميروش، مرجع سبق ذكره، ص 36،37.

النقدية لتحقيق الهدف المحدد حسب الأهداف الوسيطية لبلوغ الهدف النهائي. وفي بداية كل ثلاثي يبرمج بنك الجزائر المبالغ الإجمالية القصوى التي تكون قابلة لإعادة الخصم[1].

-والجدول التالي يوضح مراحل تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر .

جدول رقم-01-:تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة(2000-2017).

ابتداءا من	الى غاية	المعدل
2000- 01-27	2000- 10 -21	7, 50%
2000- 10-22	2002- 01-19	6, 00%
2002-01-20	2003- 05 -31	5, 50%
2003- 06-01	2004- 03 -06	4, 40%
2004- 03-07	2016- 09-30	4%
2016- 10 -01	2017- 09-30	3, 5%
2017- 10 -01	الى يومنا هذا	3, 75%

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر ديسمبر 2018.

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل إعادة الخصم في انخفاض تدريجي حيث كان يقدر بنسبة 7.5% سنة 2000 لينخفض إلى 5.5% سنة 2002 بسبب الحالة المالية الجيدة على مستوى البنوك وهذا لظهور فائض السيولة في السوق النقدية منذ 2001 حيث جعل أداة إعادة التمويل المتمثلة في معدل إعادة الخصم غير نشطة وتجدر الإشارة إلى أن إعادة تمويل البنوك لدى بنك الجزائر أصبح معدوما من سنة 2001، حيث تعتبر سنة 2000 آخر سنة تم فيها إعادة التمويل ب170.5 مليار دينار، وعندها أصبح معدل إعادة الخصم أقل من 6% ليصل إلى 3.5% في 2016، وبعدها إلى 3.75% في 2017 ليبقى على حاله إلى غاية اليوم.

الفرع الثاني: معدل الإحتياطي الإجباري

تعتبر سياسة الإحتياطي الإجباري أداة فعالة لامتصاص السيولة الفائضة لدى البنوك ومعالجة نمو الكتلة النقدية في الجزائر، وهي من الآليات الرقابية التي استحدثها القانون 10/90 وحدد فيها صلاحيات بنك الجزائر في فرض هذه النسبة بقيمة لا تتعدى 28% إلا في الحالات الضرورية المنصوص عليها قانونا،

[1]أنظر المواد: 69، 70، 71، 72، من قانون النقد والقرض، غير أنه تم تثبيت هذا المعدل طبقا للتعليمة رقم(97/09) المؤرخة في 17/11/1997.

وفوض له إستخدامها كأداة السياسة النقدية [1].إلا أن الأمر 11/03 المعدل والمتمم للقانون السابق لم يذكر هذه الأداة بصورة مباشرة، غير أن بنك الجزائر أعاد تقنيتها عبر تعليمة صادرة عنه سنة 2004، والذي حدد من خلالها خضوع مختلف الودائع لمعدل الإحتياطي الإجباري الذي يمكن أن يصل إلى 15% من دون إستثناء وبالأسلوب نفسه. بالإضافة إلى ذلك يتضمن تطبيق هذه السياسة في الجزائر منح بنك الجزائر عائدا على الإحتياطات الإجبارية في شكل فائدة يتم إحتسابها إنطلاقا من حجم الإحتياطات، ومدة مكوناتها لدى البنك[2].

ويمكن توضيح تطور معدل الإحتياطي الإجباري إبتداء من سنة 2001 إلى سنة 2017.

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المعدل	3%	4 ,25%	6 ,25%	6,5%	6,5%	6,5%	6,5%	8%	8%
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	1017	/
المعدل	9%	9%	11%	12%	12%	12%	8%	4%	/

المصدر: النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، سبتمبر 2018.

إن رفع معدل الإحتياطي الإجباري منذ 2002 وخاصة إبتداء من 2008 و2009 وتواصله في الإرتفاع سنة 2013،2012،2010، يعتبر تشديدا من السلطات النقدية على أهمية هذه الأداة في التأثير في سيولة البنوك التجارية وفي الحد من التضخم، حيث أدى تطور معدلات الإحتياطي الإجباري بعد سنة 2001 إلى تأثير ملحوظ في حجم حسابات البنوك التجارية لدى بنك الجزائر تحت بند الإحتياطي الإجباري، إذ أدى إرتفاع معدل الإحتياطي الإجباري سنة 2002 مقارنة ب 2001 إلى نمو هذه الإحتياطات بمعدل 151.72% واستمر بالإرتفاع إلى غاية 2015 ليصل 12% لينخفض بعدها سنة 2016 إلى 8% و4% سنة 2017، ثم ارتفع مرة أخرى إلى 10% سنة 2018 بناءا على الإحتياطات المنشورة خلال السداسي الأول منهما.

الفرع الثالث: عمليات السوق المفتوحة

تتضمن عمليات السوق المفتوحة قيام بنك الجزائر بشراء وبيع السندات العمومية التي تقل مدة إستحقاقها المتبقية عن ستة أشهر، أو أوراق خاصة مقبولة في إعادة الخصم، أو في تقديم التسبيقات المادة رقم 76 من القانون(10-90)[3]. وتكون عمليات شراء وبيع هذه السندات بمبادرة من بنك الجزائر وتتم بشكل

[1]المادة 93 من القانون(90/10 .)

[2]التعليمة رقم(04_02) المؤرخة بتاريخ 13/05/2004 المتعلقة بنظام الإحتياطي القانوني.

[3]علي بن قدور، محمد يبرير، السياسة النقدية والتوازن الإقتصادي الكلي، دار الأيتام للنشر والتوزيع، الأردن،ط 1، 2018، ص 282.

مباشر مع البنوك والمؤسسات المالية المخولة كما تجدر الإشارة إلى أن هذه العمليات لاتتم وفق جدول زمني محدد، بل تتم كلما رأى بنك الجزائر ضرورة لذلك. وقد حدد القانون 10-90 القيمة الإجمالية للسندات العمومية التي يمكن لبنك الجزائر أن يجريها على العمليات، على أن لاتتجاوز سقف 20% من الإيرادات العادية للدولة بالنسبة للسنة المالية السابقة. غير أن هذا السقف تم التخلي عنه منذ صدور الأمر رقم 11-03 المتعلق بالنقد والقرض وذلك حسب المادة 54 من الأمر 11-03، كما لايسمح له بالتدخل في السوق الأولية للحصول على سندات الخزينة (المادة 41 من الأمر 11-03)، ورغم فعالية هذه الأداة إلا أن بنك الجزائر لم يطبقها إلا مرة واحدة في نهاية ديسمبر 1996 وقد شملت مبلغا قدره : 4 مليون دينار بمعدل فائدة 14.94%، ومنذ ظهور فائض السيولة في السوق النقدية عام 2001، لم يتمكن بنك الجزائر من بيع سندات عمومية لامتصاص السيولة الفائضة، لكن هناك مجهودات مبذولة منذ سنة 2004 لاستعمال هذه الأداة كأداة نقدية فعالة، على أن يقوم المتعاملون الإقتصاديون بطرح الأوراق المالية على المدى المتوسط والطويل لتفعيل عمل السوق النقدية، ورغم هذه المجهودات إلا أن عمليات السوق المفتوحة بقيت غير مستعملة منذ سنة 2002 إلى غاية سنة 2009، رغم أن دورها يبقى مهم وفعال في تعديل السيولة البنكية[1].

الفرع الرابع: إسترجاع السيولة بالمناقصة

تعتبر آلية إسترجاع السيولة بالمناقصة من طرف بنك الجزائر إحدى التقنيات التي استحدثها هذا البنك كأسلوب لسحب فائض السيولة، وقد دخلت هذه الآلية حيز التنفيذ منذ شهر أفريل 2002 وتعتمد آلية استرجاع السيولة على بياض على استدعاء بنك الجزائر البنوك التجارية المشكلة للجهاز المصرفي مقابل استحقاق لمعدل فائدة ثابت يحسب على أساس فترة الإستحقاق (n/360) وذلك عبر مناقصة يعلنها بنك الجزائر .قد سمحت هذه الأداة لبنك الجزائر بتثبيت المبلغ الإجمالي لاسترجاع السيولة عند حوالي 450 مليون منتصف جوان 2007 من أجل إمتصاص المزيد من السيولة[2] .

[1] علي بن قدور، محمد يبرير، السياسة النقدية والتوازن الإقتصادي الكلي، مرجع سبق ذكره، ص 282.

[2] رايس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر 2000-2011، بحوث إقتصادية عربية، الجزائر، العددان 62-61، 2013، ص 201.

المبحث الثالث: تطور المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2010/ 2017.

تولي السلطات النقدية في مختلف الدول أهمية كبيرة لعرض النقود وتنظيم إصداره بما يتوافق والأهداف الإقتصادية الكلية. وهو ما يستدعي تتبع السلطة النقدية(البنك المركزي) لعرض النقود والعوامل التي يمكن أن تؤثر فيه بزيادة حجمه أو تقليله، وفي الجزائر يتم العرض النقدي من خلال الإصدار النقدي والإئتمان.

المطلب الأول: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2010/ 2017

تعد وظيفة الإصدار النقدي في الجزائر من مسؤوليات بنك الجزائر، وتتكون الكتلة النقدية في الجزائر من العناصر التالية_ :النقود الورقية: تتمثل في تداول النقود الورقية من بنكنوت وقطع نقدية، وتعتبر من المكونات الأساسية للكتلة النقدية في الجزائر – .النقود الكتابية: تتمثل في النقود المتداولة عن طريق الكتابة من حساب بنك إلى حساب آخر، وتتكون أساسا من ودائع تحت الطلب لدى البنوك، و ودائع مراكز الحساب الجاري وصناديق التوفير _ .أشباه النقود: تتكون من الودائع المودعة لغرض الحصول على فوائد وودائع لأجل والودائع الخاصة المسيرة من قبل مؤسسات القرض، وهي تمثل الأموال الموظفة للأعوان الإقتصاديين، وهذه العناصر يطلق عليها إسم" السيولة المحلية ."M2 وبالتالي فإن العنصرين الأول والثاني يشكلان المتاحات النقدية أو الكتلة النقدية بالمعنى الضيق(M1)،وبإضافة العنصر الثالث يتم الحصول على الكتلة النقدية بالمعنى الواسع (M2)[1].

ويمكن تتبع تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2017 حسب الجدول التالي:

[1]فوقة فاطمة، فعالية السياسة النقدية في ظل وفرة إحتياطات الصرف (حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2013)، مجلة الإقتصاد والمالية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي -الشلف-، المجلد 01، العدد 02، 2015، ص 63.

الجدول رقم 3: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2017/2010(الوحدة مليار دينار جزائري).

السنوات	النقود القانونية	النقود الكتابية	الكتلة النقدية M1	معدل النمو %	اشباه النقود	الكتلة النقدية M2	معدل النمو %
2010	2098 ,6	3657,8	5756,4	14,0	2524,3	8280,7	13,8
2011	2571,5	4570,2	7141,7	24,1	2787,5	9929,2	19,9
2012	2952,3	4729,2	7681,8	7,6	3333,6	11015,4	10,9
2013	3204,0	5045,8	8249,8	7,4	3691,7	11941,5	8,4
2014	3658,9	5944,1	9603,0	16,4	4083,7	1368,7	14,6
2015	4108,1	5153,1	9261,2	-3,6	4443,3	13704,5	0,1
2016	4497,2	4909,8	9407,0	1,6	4409,3	13704,5	0,8
2017	4716,9	5549,1	10266,0	9,1	4708,5	14974,6	8,4

لمصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على Banque d'Algérie, évaluation économique :
et monétaire en Algérie, les rapports de 2010,2012,2015,2016,2017.

من خلال معطيات الجدول رقم(3) يتضح النمو المتزايد للكتلة النقدية M1 حيث إنتقلت من 5756,4 مليار دج سنة 2010 إلى 9603,0 مليار دج سنة 2014 مما يوضح عودة الثقة في العملة المحلية وزيادة معدل الإدخار، لتشهد إنخفاضا سنة 2015 حيث بلغت ماقيمته 9261,2مليار دج وهذا تحت أثر تقلص الودائع تحت الطلب ب 13,3%، بينما استأنفت النقود الورقية توسعها بوتيرة مرتفعة تقدر ب 12,3%، وهذا مايبرز أن إدارة السياسة النقدية ستتجه تدريجيا بعد 2015 نحو سياسة ضخ السيولة، أما خلال سنتي 2016 و 2017 فقد تميز المجمع النقدي M1 بإرتفاعه بما يقارب 9,1%خلال سنة 2017 مقابل 1,6% في 2016، وذلك رغم تقلص تزايد كل من التداول النقدي الورقي الذي لم يرتفع سوى ب 4,9% مقابل 9,5% في 2016، والودائع لدى مركز الصكوك البريدية (2% مقابل 7,4% في 2016). أما الودائع لدى الخزينة العمومية فقد عرفت مرة أخرى تسارعا في تراجعها بالغة -35,5% مقابل -24,6% في 2016 .أما فيما يخص الكتلة النقدية M2 فقد شهدت خلال الفترة (2010_2014) معدلات نمو تعتبر متقاربة وقد ساهم في هذه المعدلات قطاع المحروقات بالإضافة إلى نسبة نمو التداول النقدي خارج البنوك .أما فيما يخص سنتي 2015 و 2016 فقد شهدت M2 معدلات نمو ضئيلة جدا تمثلت في 0,13% و 0,8% على التوالي وذلك راجع بالأساس لانخفاض إيرادات قطاع المحروقات بسبب إنهيار أسعار النفط وكذلك لانخفاض حجم الودائع تحت الطلب، لتبلغ سنة 2017 نسبة 8,4%

المطلب الثاني: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)

مقابلات الكتلة النقدية تتمثل في مستحقات الجهة المصدرة للنقود على الغير، فهي تلك الأصول التي تقابل عملية إصدار النقود من قبل النظام البنكي[1]، وتتمثل هذه الأصول في- :إحتياطي الصرف الأجنبي: يكتسي أهمية بالغة ضمن مقابلات الكتلة النقدية، وهو عبارة عن تلك الأصول الخارجية التي تكون متاحة بسهولة للسلطات النقدية والتي تتحكم فيها من أجل التمويل المباشر لإختلالات المدفوعات والتنظيم غير المباشر لكمياتها من خلال التدخل في أسواق الصرف للتأثير في سعر صرف العملة أو لأغراض أخرى [2]، ويتكون أساسا من* :الرصيد الذهبي: هو أصل حقيقي يتكون من السبائك والعملات الذهبية الموجودة في البنك المركزي* .العملات الأجنبية: تعتبر أصلا حقيقيا وإن كانت تظهر في شكل نقدي تنجم عن المدفوعات الدولية* .حقوق السحب الخاصة: قروض دفترية ينشئها صندوق النقد الدولي ويستخدمها لمساعدة أعضائه بصورة إختيارية- .القروض المقدمة للخزينة العمومية: حيث تقترض الحكومة من القطاع البنكي لتمويل عجزها في شكل سلف مباشرة قصيرة الأجل، كما يمكنها إصدار سندات وبيعها[3].

قروض للإقتصاد: تتمثل في الإئتمان الذي تقدمه البنوك التجارية للأعوان الإقتصاديين مباشرة وبخصم الأوراق التجارية أو فتح إعتمادات مما يؤدي إلى خلق نقود الودائع.

ويمكن عرض تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر بالجدول الموالي :

[1]سمير آيت يحي، التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية، شعبة إقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر-باتنة-، 2014/2013، ص 232 .

[2]بلقاسم زايري، كفاية الإحتياطات الدولية في الإقتصاد الجزائري، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 07، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2007، ص 47 .

[3]هيل عجمي الجنابي و رمزي ياسين يسع أرسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية،مرجع سبق ذكره، ص 70.

جدول رقم(4): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2010-2017 (الوحدة مليار دينار جزائري)

السنوات	صافي اصول الاجنبية	قروض مقدمة للدولة	قروض مقدمة للاقتصاد
2010	11996,5	-3510,9	3286,1
2011	13922,4	-3406,6	3726,5
2012	14940	-3334,0	4287,6
2013	15225,2	-3235,4	5156,3
2014	1560 ,79	-1992,3	6504,6
2015	15375,4	576,5	7277,2
2016	12696,0	2682,2	7909,9
2017	11227,4	4691,9	8880,0

المصدر: من إعداد الطالبيتن بالإعتماد على Bulletin statistique de la banque d'Algérie, Série rétrospectives, Statistique monétaires (1964-2008). -Les rapports de 2010,2012,"évaluation économique en Algérie"Banque d'Algérie, 2013,2014,2015,2016,2017.

من خلال الجدول نلاحظ بالنسبة ل- :صافي الأصول الأجنبية: عرفت خلال الفترة (2010-2014) ضاهرة نقدية جديدة ميزت تطور الوضعية النقدية، وهي تغطية صافي الأصول الأجنبية كمحدد هيكلي رئيسي للتوسع النقدي في الجزائر بعد أن تجاوزت هذه الأصول منذ قبل سنة 2010 السيولات النقدية وشبه النقدية في الإقتصاد الوطني، وانخفضت قيمة صافي الأصول الأجنبية من 15375,4 مليار دج سنة 2015 إلى 11227 مليار دج سنة 2017. ويعود هذا الإنخفاض بالأساس للإنخفاض المستمر لأسعار النفط إبتداءا من سنة 2015، وكذلك لانخفاض قيمة الدولار مقابل الأورو- .القروض المقدمة للدولة (الخزينة): ونميز مرحلتين كالتالي* :المرحلة الأولى(2010-2014): في ظل تواصل إنتعاش أسعار النفط خلال هذه الفترة، الأمر الذي انعكس إيجابا على خزينة الدولة فقد اكتسبت صفة دائن، وبالتالي في هذه المرحلة قلل الإعتماد على القروض المقدمة من قبل الجهاز المصرفي للخزينة، وقد بلغت ماقيمته (_3510,9) مليار دج سنة 2010، وبلغت (_3334,0) مليار دج سنة 2012، وصولا إلى (_1992,3) مليار دج سنة * .2014المرحلة الثانية (2015-2017): بعد إنهيار أسعار النفط خلال السداسي الثاني

لسنة 2014، لجأت الخزينة العمومية إلى الجهاز المصرفي كمقترض، وهذا إبتداءا من سنة 2015وذلك بمبلغ 567,5 مليار دج، وبمبلغ 4691,9 مليار دج سنة 2017- .القروض المقدمة للإقتصاد: شهدت منذ سنة 2010إتجاها تصاعديا وصولا لسنة 2017، حيث بلغت سنة 2010 ماقيمته 3286,1مليار دج، وسنة 2015 ماقيمته 7277,2 مليار دج، لتبلغ ماقيمته 8880,0 مليار دج سنة 2017، وقد كانت الزيادة بمعدلات نمو مختلفة من سنة لأخرى، ويشير هذا الإرتفاع إلى زيادة الفوائض المالية نتيجة تحسن الوضع المالي بسبب إرتفاع أسعار النفط من جهة وزيادة طلب الأشخاص على القروض المصرفية، وكذا تمويل الإستثمارات عن طريق القروض، بالإضافة إلى التسهيلات الإئتمانية التي إعتمدتها البنوك وهذا من أجل تمويل المشاريع الإقتصادية أو في مجال القروض الإستهلاكية التي شهدت إرتفاع محسوس مؤخرا.

خاتمة الفصل:

من خلال ما تطرقنا له سابقا توصلنا ،إلى أن الجزائر قامت بإنشاء البنك المركزي سنة 1963 وأوكلته كل مهام التي تختص بها البنوك المركزية في كل دول العالم، وإكتسب عدة وظائف منها: إصدار النقدي، بنك الحكومة، بنك البنوك.

ونظرا النقائص التي شهدها الجهاز المصرفي أنذاك فقد تمت عدة إصلاحات (1986و 1988) ولعل أهم إصلاح قانون النقد والقرض 1990 حيث تواصلت التعديلات خاصة في السياسة النقدية والجهاز المصرفي ككل، أما فيما يخص السياسة النقدية فقد تطورت أهدافها وأدواتها للأفضل وظهرت معالمها بعد قانون النقد والقرض أي بعد سنة 1990.

ومع بداية الألفية تولت السلطات النقدية في مختلف الدول أهمية كبيرة للعرض النقود وتنظيم إصداره، بما يتوافق مع الأهداف الإقتصادية الكلية ، وقد إعتكت على الأدوات الغير مباشرة خاصة آداة إسترجاع السيولة ومقابلات الكتلة النقدية متمثلة في صافي أصول الأجنبية وقروض مقدمة للدولة وقروض مقدمة للإقتصاد، حيث شهدت إرتفاع محسوس مؤخرا، وتبقى الجزائر مرتبطة بأسعار النفط التي تؤثر بإيجاب أو السلب على خزينة الدولة.

خاتمة

خاتمة عامة:

تعتبر السياسة النقدية إحدى الوسائل الهامة للسياسة الإقتصادية التي تستخدمها الدولة للتأثير على مستوى النشاط الإقتصادي وتكمن أهمية هذا البحث في تقديم دراسة تحليلية حول السياسة النقدية ودورها في ضبط المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2010-2017، لذلك تطلبت منا هذه الدارسة تقسيم بحثنا إلى ثلاثة فصول:

حيث توصلنا من خلال الفصل الأول إلى أن السياسة النقدية تمثل الجانب النقدي للسياسة الإقتصادية، فإن من أهم الجوانب التي يهتم بها المسؤولون عند تنفيذها في أي دولة من دول العالم التأكد من فعالية الأدوات التي تستخدمها البنوك المركزية في التوصل إلى الأهداف الإقتصادية و الإجتماعية التي تخطط لها الحكومات المعينة بما يضمن تحقيق درجة معينة من النمو و الإسقرار الإقتصادي داخل البلاد .أما في الفصل الثاني فقد تعرفنا على المعروض النقدي الذي يقصد به كمية النقود المتداولة في مجتمع من خلال فترة زمنية معينة، وتتكون من عدة عناصر تعرف بالمجمعات النقدية ، كما توصلنا إلى أن البنك المركزي هو المسؤول الأول على التحكم في المعروض النقدي .

ومن خلال الفصل الثالث الذي خصص لدراسة حالة الجزائر من خلال الفترة 2010-2017 توصلنا إلى أن الجهاز المصرفي الجزائري طرأت عليه عدة إصلاحال أهمها إصلاح قانون النقد والقرض 1990 أما فيما يخص السياسة النقدية فقد تولت دور العرض النقدي وتنظيم إصداره معتمدة خاصة على أداة إسترجاع السيولة.

و قد إستهدف بحثنا الإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في:"مامدى فعالية السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2010-2017.

و قد توصلنا إلى النتائج التالية التي تعتبر إجابة على الفرضيات المطروحة سابقا:

- تنقسم أدوات السياسة النقدية إلى أدوات كمية متمثلة في سياسة إعادة الخصم، سياسة الإحتياطي القانوني، عمليات السوق المفتوحة . وأدوات كيفية وتنقسم إلى سياسة تأطير القروض، والسياسة الإنتقائية للقروض. بالإضافة إلى أدوات أخرى التي تتكون أساسا من التعليمات والتوجيهات والإعلام والإقناع الأدبي . وبهذا فإن بنك الجزائر يتبع عدة أدوات للسيطرة على العرض النقدي لكن أكثرها شيوعا هي عمليات السوق المفتوحة و سياسة الإحتياطي القانوني.

ومن هنا نتأكد من صحة الفرضية الأولى.

- تعتبر السياسة النقدية مكون أساسي من مكونات السياسة الإقتصادية، فهي مجموع الإجراءات والتدابير التي تتخدها السلطات النقدية المتمثلة في بنك الجزائر للتأثير على حجم المعروض النقدي سواء بالزيادة أو النقصان معتمدة على أدواتها الكمية.

وهذا مايؤكد صحة الفرضية الثانية.

- يعتبر بنك الجزائر المسؤول المباشر عن تصميم السياسة النقدية وتنفيدها ، لذلك تتوقق فعاليتها على درجة إستقلاليته والتي تكون من خلالها دور فعال وهام في ضبط المعروض النقدي.

وبهذا فإن الفرضية الثالثة صحيحة.

- شهد النظام المصرفي الجزائري إصلاحات عديدة ومهمة، أهمها قانون النقد والقرض وقد عرف هذا القانون عدة تعديلات لتغييره نحو الأفضل، وهو مأأعطى للسياسة النقدية نوع من الإستقلالية والتعزيز والإستغلال الأمثل لأدواتها الكيفية.

وهذا مايثبث صحة الفرضية الأخيرة.

التوصيات:

بناءا على النتائج التي تم التوصل إليها، ولجعل دور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي فعال وكبير فإننا نوصي بالآتي:

- تنويع أدوات السياسة النقدية غير المباشرة من قبل بنك الجزائر وتفعيل الأدوات التي لم تعد قيد الإستعمال.
- نشر الوعي المصرفي لدى الجمهور وذلك للتحكم في السيولة التي تؤثر في التحكم في الكتلة النقدية المتداولة .
- إعطاء إستقلالية أكبر لبنك الجزائر وتعزيز دوره لممارسة وتنفيد السياسة النقدية بما يضمن له التحكم في ضبط العرض النقدي.

قائمة المراجع

أ ولا :المراجع باللغة العربية

❖ **الكتب :**

1) أبو شاور منير إسماعيل ، أمجد عبد المهدي، **النقود والبنوك** ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، ط 1، عمان ،2011.

2) البكري أنس ، وليد صافي، **النقود و البنوك بين النظرية و التطبيق**، دار المستقبل للنشر و التوزيع، ط 1، عمان، 2010.

3) بن قدور علي ، محمد يبرير، **السياسة النقدية والتوازن الإقتصادي الكلي**، دار الأيتام للنشر والتوزيع، الأردن،ط 1، 2018.

4) حداد أكرم ، مشهور هذلول، **النقود و المصارف مدخل تحليلي و نظري**، دار وائل للنشر و التوزيع، ط 2، الأردن، 2008.

5) حسن أحمد عبد الرحمان، **إقتصاديات النقود و البنوك**، مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع، ط1، مصر، 2008/2007.

6) خبابة عبد الله، **الإقتصاد المصرفي البنوك الإلكترونية البنوك التجارية السياسة النقدية**، مؤسسة شباب الجامعة، ب ط، مصر، 2008.

7) الخيكاني نزار كاضم ، حيدر يونس الموسوي، **السياسات الإقتصادية**، اليازوري للنشر و التوزيع، ط 2، الأردن، 2015.

8) الدعمي عباس كاضم ، **السياسة النقدية و المالية وأداء سوق الأوراق المالية**، دار صفاء للنشر و التوزيع، ط 1، عمان، 2010.

9) رحيم حسين، **النقد و السياسة النقدية في إطار الفكريين الإسلامي و الغربي**، دار المناهج للنشر و التوزيع، ط1، الأردن، 2006.

10) السمان محمد مروان ، محمد ظام محبك، **مبادئ التحليل الإقتصادي الجزئي و الكلي**، دار الثقافة للنشر و التوزيع، ط1، الأردن، 2009.

11) السيد متولي عبد القادر، **إقتصاديات النقود و البنوك**، دار الفكر للنشر و التوزيع، ط 1، عمان، 2010.

12) الشامية أحمد زهير ، **النقود و المصارف**، دار زهران للنشر و التوزيع، ط 1، عمان، 2010.

13) الشمري ناظم محمد نوري ، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دار زهران للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن، 2013.

14) عبد الحميد عبد المطلب ، **السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي** ، سلسلة الدراسات الإقتصادية ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، ط 1 ، 2003.

15) عجمي هيل و أخرون، **النقود و المصارف و النظرية النقدية**، دار وائل للنشر و التوزيع، ط1، الأردن، 2009.

16) عزوز بن علي، **محاضرات في النظريات و السياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2008، ص 133.

17) علي داود حسام ، **مبادئ الإقتصاد الكلي** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، ط 3 ، عمان، 2013 .

18) غدير غدير هيفاء ، **السياسة المالية و النقدية ودورها التنموي في الإقتصاد السوري**، الهيئة العامة السورية للكتاب، ط5، دمشق، 2010.

19) كنعان علي ،**النقود و الصيرفة و السياسة النقدية**، ب ط ، دمشق،2011.

20) لطرش الطاهر ، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 7،الجزائر، 2011/2010.

21) محمود حامد محمود، **الإقتصاد النقدي**، دار حميثرا للنشر والترجمة، بدون ط، مصر، 2017.

22) ناثر سوزي عدلي ، **مقدمة في الإقتصاد النقدي والمصرفي**، منشورات الحلبي الحقوقية، د ط، لبنان، 2008.

23) الوادي محمود حسين و أخرون، **النقود و المصارف**، دار المسيرة للنشر و التوزيع، ط 1، الأردن، 2010.

❖ الاطروحات، الرسائل والمذكرات :

✓ الدكتوراه:

24) آيت يحي سمير ، **التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية، شعبة إقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر–باتنة–، 2014/2013.

25) بن نافلة ، **تقييم السياسة النقدية في الجزائر دراسة قياسية للقترة الممتدة من 2014/1980** ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و علوم التجارية ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، 2018/2017 .

26) حاجي سمية، **دور السياسة النقدية في معالجة إختلال توازن ميزان المدفوعات**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016/2015.

27) طويل بهاء الدين ، **دور السياسة المالية و النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه، اقتصاد مالي للعلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2016/2015.

28) علية عبد الباسط عبد الصمد، **دور نمو عرض النقود في نمو القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990/2012** ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الإقتصادية وعلو التسيير والعلوم التجارية ، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس ، 2018/2017.

29)مزارشي فتيجة ، **أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة**، أطروحة دكتوراه، كلية علوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف1، 2018/2017.

30)معيزي قويدر، **فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الإقتصادي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008/2007.

✓ **الماجستير :**

31)إكن لونيس، **السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2009/2000**، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر3 ، 2011/2010.

32)بوكرة كميلية، **تأثير إستقلالية البنك المركزي على فعالية تنفيذ السياسة النقدية دراسة حالة بنك الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، 2010/2009.

33)سعيدان عمر، **دور البنك المركزي في تحقيق الإستقرار النقدي**، أطروحة ماجستير، في علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2009/2008.

34)شوادر حمزة، **علاقة بنوك المشاركة بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية**"دراسة تطبيقية حول علاقة بنك الجزائر ببنك البركة الجزائري"،العلوم الإقتصادية، شهادة الماجستير،جامعة فرحات عباس سطيف، 2007/2006.

35)الشيخ أحمد ولد الشيباني، **فعالية السياسة النقدية و المالية في تحقيق التوازنات الإقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الإقتصادي**، أطروحة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2013/2012.

36)طيبة عبد العزيز ، **سياسة إستهداف التضخم كاسلوب حديث للسياسة النقدية دراسة حالة الجزائر للفترة 2003/1994** ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف .

37)علية عبد الباسط عبد الصمد، **أثر نمو عرض النقود على نمو القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 2010/2000**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، المركز الجامعي بالوادي، 2011/2010.

38)كلثوم صافي، **أثر الإنفاق الحكومي وعرض النقود على اتجاهات الواردات تطبيق على حالة الجزائر في الفترة2010/1990**، شهادة الماجيستير ، كلية علوم الإقتصادية وعلوم التسيير و علوم التجارية ، جامعة وهران ، 2014 /2015.

❖ **المجلات و البحوث و الملتقيات :**

39)بحوصي مجدوب، **استقلالية بنك الجزائر** (مؤسسة الرقابة الاولى) بين قانون النقد و القرض 90/10 والأمر 03/11،مجلة الواحات للبحوث والدراسات العدد 16 (2012):08-111، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير جامعة بشار.

40)بلقاسم زايري، **كفاية الإحتياطات الدولية في الإقتصاد الجزائري**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 07، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2007 .

41)بلوافي محمد ، **السياسة النقدية في الجزائر**، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية و الإقتصادية، المركز الجامعي لتامنغست الجزائر، عدد 2، جوان 2012.

42)بوزعرور عمار، **الجداول حول استقلالية البنك المركزي-حالة بنك الجزائر**-، مجلة علوم الإقتصاد و التسيير و التجارة،جامعة سعد دحلب بليدة،بدون عدد.

43)بوشنوف نوال، فتان الطيب، **أثر إستقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية في الجزائر**، Maghreb Review of Economics and Managementالمجلد 4، العدد 2، سبتمبر 2017.

44)بوعتروس عبد الحق ، محمد دهان، **أثر التغير في التداول النقدي على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري**، مجلة الإقتصاد و المجتمع، العدد6/2010، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري_قسنطينة.

45)خلق محمد حمد الجبوري ، **دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق لأهذاف السياسة النقدية** مع الإشارة إلى التجربة العراقية في ضوء قانون البنك المركزي العراقي رقم56 لسنة2004 ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية ، المجلد 7 ، العدد23 2010.

46)رايس فضيل، **تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر 2000-2011**، بحوث إقتصادية عربية، الجزائر، العددان 62-61، 2013.

47)رمضاني وفاء ، عقبة ريمي، **أثر تغيرات العرض النقدي على معدلات البطالة في الجزائر دراسة قياسية لفترة 2017/1990 ،** مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12العدد، 02 19/12/2019.

48)سيد أعمر أزهرة، **اختبار علاقة التكامل المشترك بين أدوات السياسة النقدية و معدل التضخم في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة 2014/2001**، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي، جامعة أحمد دراية أدرار، مجلة الحقيقة، العدد41، 26/10/2017.

49)شلغوم عميروش، **فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000- جوان 2015**: دراسة تحليلية، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد الثالث، العدد 1، مارس 2017.

50)صديقي مليكة، **السياسة النقدية و استقلالية البنوك المركزية دراسة حالة الجزائر**، الملتقى الوطني الأول حول: السياسات الاقتصادية في الجزائر: محاولة التقييم،جامعة محمد خيضر بسكرة، 13ماي 2013.

51)عزوز علي ، **قياس إستقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحثيثة** ، مداخلة في إطار المؤتمر العلمي الدولي الثالث حول :اصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 12/11مارس2008.

52)عياش قويدر ، ابراهيمي عبد الله ، **أثر استقلالية البنك المركزي عل أداء السياسة النقدية حقيقية** ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات اقتصادية ، واقع التحديات ، جامعة أغواط.

53)فوقة فاطمة، **فعالية السياسة النقدية في ظل وفرة إحتياطات الصرف** (حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2013)، مجلة الإقتصاد والمالية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي -الشلف-، المجلد 01، العدد 02، 2015.

54)منصوري زين، **استقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقدية**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية -واقع وتحديات- ، جامعة الشلف.

❖ التقارير:

55)بنك الجزائر، **التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي 2010، طبع في جويلية 2011.

56)بنك الجزائر، **التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي 2012، طبع في نوفمبر2013.

57)بنك الجزائر، **التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي 2015، طبع في نوفمبر 2016.

58)بنك الجزائر، **التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي 2016، طبع في سبتمبر 2017.

59)بنك الجزائر، **التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي 2017، طبع في جويلية 2018.

❖ القوانين:

60)أنظر المواد: 69، 70، 71، 72، من **قانون النقد والقرض**، غير أنه تم تثبيت هذا المعدل طبقا للتعليمة رقم(97/09) المؤرخة في 17/11/1997.

61)التعليمة رقم(04_02) المؤرخة بتاريخ 13/05/2004 المتعلقة **بنظام الإحتياطي القانوني**.

62)المادة 11 من **قانون النقد والقرض**.

63)المادة 93 من القانون**(90/10.)**

ملخص

الملخص :

تناولنا في هذا البحث دراسة حول دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة(2010-2017)، لذلك قمنا بصياغة الإشكالية الأساسية على النحو التالي: مامدى فعالية السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي في الجزائر؟، هادفة إلى إبراز أهمية كل من السياسة النقدية والعرض النقدي، لجعل كمية النقود المعروضة متلائمة مع إمكانات الإقتصاد الإنتاجية الحقيقية، وكيفية تحقيق السياسة النقدية لأهدافها النهائية من خلال تحقيق إستقرار المستوى العام للأسعار، والتوازن في ميزان المدفوعات، وكذلك التشغيل الكامل.

وقد تم إسقاط هذه الجوانب على حالة الجزائر واستنتجنا بأن بنك الجزائر تمكن من مواكبة الإتجاهات الحديثة في إدارة السياسة النقدية وذلك من خلال قيامه بالتحول نحو استخدام الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية كاسترجاع السيولة، وتسهيلات الودائع المغلة للفائدة.

كما تميز عرض النقود في الجزائر خلال فترة الدراسة بالنمو المتزايد والمستمر في معدلاته مع ارتباط هذا النمو والتغير بمقابلات الكتلة النقدية وبالأخص مقابل الموجودات الخارجية التي احتلت الصدارة في إنشاء النقود في الجزائر .

الكلمات المفتاحية:

السياسة النقدية، عرض النقود، السلطة النقدية، مقابلات الكتلة النقدية، إستقلالية البنك المركزي.

Summary:

In this research we examined the role of monetary policy in controlling Algeria's monetary offer during the period 2010-2017, so we formulated the core problem as follows: What is the effectiveness of monetary policy in adjusting Algeria's monetary offer? To highlight the importance of both monetary policy and monetary offer, to make the amount of money offered compatible with the economy's real productive potential, and to achieve monetary policy's ultimate objectives by stabilizing the general price level, balance-of-payments balance, as well as full employment. These aspects were overthrown in Algeria's case and we were convinced that the Bank of Algeria had been able to keep pace with recent trends in monetary policy by shifting to the use of indirect instruments of monetary policy such as liquidity busting and interest-bearing deposit facilities.The cash supply in Algeria during the period of the study was marked by the increasing and continuous growth in its rates, as this growth and change are linked to the monetary bloc's interviews, especially against external assets that took the lead in establishing money in Algeria.

Key words: Monetary policy, money supply, monetary authority, monetary blocks interviews, central bank independence.